تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي (١٩٦١-١٩٩١)

د.فيصل مخيط عبد الله أبوصليب

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية/كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة الكويت

Drabusulaib@hotmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١/٢٢ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٢/٥ تاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٣٠

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقات بين دولة الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة الزمنية (١٩٦١–١٩٩١)، من خلال البحث في العوامل التي دفعت الكويت إلى إبرام علاقات دبلوماسية مع موسكو في عام ١٩٦٣، والبحث في تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة الزمنية. واعتمد البحث على المنهجين التحليلي والتاريخي في دراسة هذا الموضوع. وتوصل البحث إلى نتائج رئيسية أهمها: أن قرار الكويت إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٦٣ كان مدفوعاً بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، أهمها المحدد التاريخي والجغرافي وطبيعة تركيبة النظام الدولي وأزمة التهديد العراقي فيما عُرِف ب "أزمة قاسم" (١٩٦١–١٩٦٣)، والتي انتقلت إلى البعد الدولي من خلال استخدام الاتحاد السوفييتي لسلطة النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي ضد اقتراح قبول الكويت في منظمة الأمم المتحدة. كما كان للجماعات السياسية في الكويت مثل الجماعات الشيوعية والقومية تأثير، وإن كان محدوداً، في قرار الكويت إقامة علاقات متوازنة بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة. ومن ناحيةٍ أخرى، فقد توصل البحث إلى أن هناك متغيرات وأحداث خارجية ساهمت في تطور العلاقات الكويتية السوفييتية خلال الفترة ١٩٦١–١٩٩١ أهمها "أزمة قاسم" (١٩٦١–١٩٦٣)، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، والاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠–١٩٩١). وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها بأن العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي كانت في الغالب متأثرة بعاملين إقليمي ودولي، أحدهما

"اللاعب أو المحدد العراقي"، وطبيعة علاقة التحالف الاستراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والعراق خلال فترة الحرب الباردة. والآخر، هو "المحدد الأمريكي" وطبيعة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الكويت، الاتحاد السوفييتي، العراق، الحرب العراقية الإيرانية، السياسة الخارجية

The development of relations between Kuwait and the Soviet Union (1961-1991)

Dr.Faisal stitched Abdullah Abu Saleeb

Associate Professor, Department of Political Science/ College of Social Sciences/ Kuwait University

Abstract:

This study examines the relationships between Kuwait and the Soviet Union from 1961 to 1991, chiefly by analyzing not only the factors that drove Kuwait to form diplomatic relationships with Moscow in 1963 but also how domestic, regional, and international variables affected the development of those relationships until 1991. The study presents the analytical and historical research methods used to reach its findings. Among the findings, Kuwait's decision to forge diplomatic relationships with Moscow in 1963 indeed seems to have been driven by domestic, regional, and international factors, including Kuwait's geographical situation, the historical background of the relationships between Kuwait and Moscow, and the structure of the international system between 1961 and 1991. At the same time, the findings also imply that the Kuwaiti decision to establish relationships with Moscow was influenced by an Iraqi threat—the well-known Qasim crisis in 1961—as reflected on the international stage when the Soviet Union vetoed a proposal to accept Kuwait as a member of the United Nations. At that time, local political groups in Kuwait, primarily communist and nationalist

ones, had limited influence on the Kuwaiti government's adoption of a foreign policy that would strike a balance between the West and the East during the Cold War and involve establishing diplomatic relationships with the Soviet Union. Moreover, the findings suggest that major regional and international events additionally influenced the development of relationships between Kuwait and the Soviet Union: the mentioned Qasim crisis (1961–1963), the Iraqi–Iranian war (1980–1988), and the Iraqi invasion of Kuwait (1990–1991). For as long as they lasted, their relationships were also often influenced by regional and international factors: regionally, whether Iraq was a player or determinant and strategic relationships between Iraq and Moscow; and internationally, US influence in the region of the Persian Gulf.

Keywords: Kuwait, the Soviet Union, Iraq, Iraqi–Iranian war, foreign policy

مقدمة:

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لأهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في طبيعة العلاقات بين دولة الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ استقلال الكويت في عام ١٩٦١ وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١. ويشتمل البحث على ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يحدد عناصر البحث، ويوضح القسم الثاني العوامل المؤثرة في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق، ويتضمن القسم الثالث نتائج البحث.

أولاً: **عناصر البحث**:

يتكون هذا البحث من خمسة عناصر رئيسية، هي: طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه، وأهمية البحث، ومنهج البحث المستخدم، وحدود البحث.

١-طبيعة مشكلة البحث:

تعتبر روسيا من القوى الرئيسية في النظام الدولي التي سعت على الدوام إلى تطوير علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي. ويرجع الاهتمام الروسي في منطقة الخليج العربي إلى فترات زمنية بعيدة تعود إلى عهد روسيا القيصرية، ثم تنامى الاهتمام

الروسي في منطقة الخليج العربي بعد الثورة البلشفية في ١٩١٧-١٩١٨ وتأسيس الاتحاد السوفييتي. وتعتبر فترة الحرب الباردة من الفترات الزمنية المهمة التي شهدت تنافساً دولياً خصوصاً بين القطبين الرئيسيين الأمريكي والسوفييتي في محاولة بسط النفوذ على هذه المنطقة من العالم.

وتعتبر دولة الكويت من دول الخليج العربية التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية قديمة مع الاتحاد السوفييتي السابق وتحديداً في عام ١٩٦٣، وكانت بذلك أول دولة في مجلس التعاون الخليجي، بعد السعودية، تبرم علاقات دبلوماسية مع موسكو. حيث أن الاتحاد السوفييتي السابق أقام علاقات دبلوماسية مع السعودية في عام ١٩٢٦، ولكن سرعان ما قُطعت هذه العلاقات قبل أن يُعاد استئنافها في عام ١٩٩٠. وفي المقابل، فإن الكويت أبرمت علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٦٣، واستمرت هذه العلاقات حتى تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، ثم أقامت الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي وهي روسيا الاتحادية.

وبناءً على ذلك، فإن طبيعة مشكلة البحث الرئيسية تتركز في دراسة وتحليل المتغيرات والمحددات المؤثرة في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة ١٩٦١-١٩٩١، والبحث في العوامل التي ساهمت في تكوين هذه العلاقات بين دولة صغيرة في منطقة الخليج العربي وهي الكويت، وأخرى كانت تعتبر أحد القطبين الرئيسيين في النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، وهي الاتحاد السوفييتي السابق.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

- ماهي أهم العوامل وراء نشوء العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٦٣؟
- ماهي أهم المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي كان لها أثر في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة ١٩٦١- ١٩٩١؟

وتفترض الدراسة بأن العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق كانت متأثرة بجملة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

٢-أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحليل أهم العوامل وراء نشوء العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٦٣.
- تحليل أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في تحديد مسار العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة الزمنية (١٩٦١– ١٩٩١).
- رصد أهم الدوافع وراء الاهتمام الروسي بالكويت ومنطقة الخليج العربي.

٣-أهمية البحث:

هذا البحث يكتسب أهمية كبيرة، كونه يعتبر من أولى المحاولات البحثية، حسب علم الباحث، التي تهدف إلى دراسة وتحليل العلاقات السياسية بين الكويت والاتحاد السوفييتي خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩١، وما تخلل هذه الفترة من أحداث ومتغيرات محلية وإقليمية ودولية كان لها تأثيرها في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي السابق. وبشكل أشمل، تكمن أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على دراسة علاقات الدول الصغرى مع الدول الكبرى، ومدى تأثر هذه العلاقات بالمتغيرات الإقليمية والدولية وطبيعة تركيبة النظام الدولي.

٤-منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل منطلقات وأبعاد العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة ١٩٦١– ١٩٩١، من خلال ربطها بالعوامل والمتغيرات المختلفة التي كان لها تأثير في تحديد مسار العلاقات بين البلدين. كما يعتبر المنهج التاريخي مهماً في استعراض أهم الأحداث التاريخية التي حدثت خلال هذه الفترة وكان لها تأثيرها في العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي. أما عن مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في هذا البحث

فإنها تشتمل على الكتب والتقارير والمقالات والدراسات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث والمذكرات والشخصية والوثائق الرسمية، وذلك في محاولة للوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

٥-حدود البحث:

تمتد حدود البحث الزمنية خلال الفترة منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩١، وقد تم اختيار عام ١٩٦١ كبداية لهذا البحث لأنه يمثل تاريخ استقلال دولة الكويت والبداية الفعلية لسياستها الخارجية الرسمية، في حين تم اختيار عام ١٩٩١ كنهاية لهذا البحث لأنه يمثل التاريخ الرسمي لتفكك الاتحاد السوفييتي والذي تزامن مع تاريخ تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

وفي المقابل، فإنه لا يمكن تجاهل الخلفية التاريخية للدور الروسي في منطقة الخليج العربي والاهتمام بها، قبل تاريخ استقلال الكويت في عام ١٩٦١، سواء في عهد روسيا القيصرية، أم في العهد السوفييتي، وخلال حقبة الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث أن مثل هذه النظرة التاريخية يمكن أن تعطي تصوراً أشمل لماهية وتطور الدور الروسي في هذه المنطقة واهتمامها بدول المنطقة ومن ضمنها الكويت، ودوافع الاهتمام الروسي بها على مدى المراحل الزمنية المختلفة.

ثانياً: **الخلفية التاريخية حول الاهتمام الروسي (القيصري-السوفييتي) بالكويت ومنطقة الخليج العربي**:

لم تكن روسيا (القيصرية والسوفييتية) تنظر إلى الكويت، كدولة صغيرة، لوحدها وبمعزل عن النطاق الجغرافي الذي تقع فيه، والذي يشمل منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط بمداه الأوسع. مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية والتجارية التي كان يمثلها موقع الكويت الجغرافي، والذي أصبح مركزاً لتنافس القوى الدولية والإقليمية ومن أهمها بريطانيا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية.

حيث خططت روسيا القيصرية منذ عهد بطرس الأكبر للخروج والوصول إلى المياه الدافئة، والتي كان المقصود بها مياه الخليج العربي (محمد رشيد الفيل، ١٩٧٤: ٥٥).

وقد شكلت الطبيعة الجغرافية لروسيا أحد العوامل الرئيسية التي دفعتها باتجاه البحث عن المنافذ البحرية المهمة. حيث أن روسيا وعلى الرغم من مساحتها الجغرافية الواسعة، إلا أنها تطل على منافذ بحرية إما مغلقة أو متجمدة لا تصلح للملاحة، وهذا ما دفعها تاريخياً لمحاولة الحصول على قدم بحري في المياه الدافئة (لمى مضر الأمارة، ٢٠٠٩)

وكان الروس يعتبرون أن الشرق العربي هو امتداد لروسيا، التي كان لديها الرغبة في تعزيز نفوذها في الجزيرة العربية لأهمية هذه المنطقة الجغرافية، حيث اهتم الروس بمياه الخليج العربي كونه بحيرة دولية وليست بحيرة داخلية. وعينت روسيا قنصلاً لها في الحجاز للمرة الأولى في عام ١٨٧٩ (ناصر زيدان، ٢٠١٣)

وقد ساهم موقع الكويت الجغرافي والاستراتيجي المهم في منطقة الخليج العربي، في تزايد التنافس الدولي البريطاني الألماني الفرنسي الروسي في السعي إلى بسط النفوذ عليها. حيث سعت روسيا في عام ١٨٩٨ إلى بناء خط حديدي يمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي في ميناء الكويت، وهو الأمر الذي أثار حفيظة بريطانيا التي كانت تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ لها (حسن الابراهيم، ١٩٨٠)

ولفتت الكويت، بموقعها الاستراتيجي الحيوي، اهتمام الدوائر الحاكمة في روسيا منذ فترة مبكرة، ويتضح هذا الأمر من خلال تقارير القنصلية الروسية في بغداد، والتي اهتمت بحادثة الانقلاب في الإمارة، وذلك عندما قام شيخ الكويت مبارك الصباح بقتل أخويه محمد وجراح وتوليه السلطة في البلاد، وذلك في عام ١٨٩٦. كما اهتمت الصحف الروسية في تلك الفترة بمتابعة النفوذ البريطاني المتزايد في الكويت ومنطقة الخليج العربي، حيث كان الوضع في الكويت يجد اهتماماً واضحاً في الصحف الروسية حينها (غيورغي بونداريفسكي، ١٩٩٤: ٢١١)

ويمكن القول بأن تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم في الكويت في عام ١٨٩٦ وتوقيعه للاتفاقية السرية مع بريطانيا في يناير ١٨٩٩ كانتا نقطة البداية في ظهور

الاهتمام الروسي القيصري بالكويت. حيث علم السفير الروسي في الآستانة زينوفييف بأمر الاتفاقية البريطانية الكويتية، وما يمكن أن ينتج عن هذه الاتفاقية من زيادة في النفوذ البريطاني في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي (بونداريفسكي، ١٩٩٤: ٢١١).

وفي المقابل، فقد كان الشيخ مبارك الصباح مدركاً لطبيعة هذا التنافس الدولي في منطقة الخليج، لذلك فقد سعى إلى توظيف هذا التنافس لخدمة مصالحه وبقاءه في الحكم، خصوصاً بعد ظهور المعارضة الداخلية لحكمه والتي انتقلت للخارج وتحالفت مع بعض الأطراف الإقليمية للإطاحة به.

وفي حقيقة الأمر فإنه "ما كان يمكن للشيخ مبارك أن يمارس هذه الازدواجية السياسية إلا في ظل وجود عدد من الأطراف والقوى الدولية، فكانت مناوراته الدبلوماسية ومحاولة استمالة الروس تارة، والتراجع تارةً أخرى، لا تخرج عن كونها ممارسة ضغط على البريطانيين للتسريع بعقد اتفاقية كان هو يرى بأن بريطانيا مترددة في إبرامها" (عبد الله الهاجري، ٢٠١٧: ١٩٠)

حيث سعى الشيخ مبارك بعد توليه الحكم، إلى توقيع الاتفاقية مع بريطانيا، ولكن الانجليز لم يكونوا متحمسين كثيراً لتوقيعها معه، وذلك لعدم رغبتهم في إثارة المشكلات مع الدولة العثمانية. حينها قام الشيخ مبارك بمناورة سياسية ذكية من خلال طلبه الحماية من الإمبراطورية الفارسية، كما أنه لوّح للإنجليز بأنه سوف يقدم نفس الطلب إلى أطرافٍ دولية أخرى منها فرنسا وروسيا. وهو ما شكّل ضغطاً على بريطانيا وساهم في موافقتها على توقيع هذه الاتفاقية، لخوفها من تغلغل نفوذ القوى الدولية الأخرى في المنطقة (خلف الشمري، ٢٠١٠: ١٧١-١٨٥)

وسعى الروس إلى جس نبض الشيخ مبارك في الكويت وكسب وده، فأرسلوا التجار والبعثات العلمية تحت غطاء تنشيط التجارة ومكافحة مرض الطاعون. وفي عام ١٨٩٩ أرسلت السلطات الروسية التاجران الروسيان عباس عليوف وآفانيسوف بحجة القيام ببعض الأمور التجارية في الكويت، وكلفتهما بالقيام بمراقبة الوضع هناك. وقد

التقى التاجران الروسيان مع الشيخ مبارك، وأسفرت هذه الزيارة عن إقامة علاقة بين الكويت والقنصلية الروسية في بغداد. وفي يونيو ١٩٠٠ قام الأستاذ الجامعي في جامعة بطرسبورغ الدكتور تينكوف ومعه أحد الضباط المتنكرين بجولة تفقدية زارا خلالها الكويت والمنطقة، وقدما عرضاً للشيخ مبارك يتضمن حصول روسيا على امتيازات في الكويت، ولكن الشيخ مبارك لم يبت في الأمر (الهاجري، ٢٠١٧: ١٨٧)

وسعت الخارجية الروسية في تلك الفترة إلى تطوير علاقاتها مع الكويت، وتشير الوثائق التاريخية في الأرشيف الروسي إلى أن القيصر الروسي نيقولاي الثاني قام في عام ١٨٩٩ بإرسال السفينة العسكرية "غيلياك" بقيادة المقدم البحري أندرينيوس إلى الخليج. ووصلت السفينة إلى ميناء بندر عباس الإيراني، والمحمرة ثم البصرة فالكويت. واهتم الشيخ مبارك كثيراً بالبعثة الروسية واستقبلها بحفاوة رغم امتعاض السلطات العثمانية والإنجليزية، وقد كانت هذه الزيارة تمثل الخطوات الأولى لإقامة علاقة الصداقة الكويتية الروسية. وتشير الوثائق الروسية إلى أن الشيخ مبارك قال لأفراد البعثة الروسية: "إنني أعتبر الروس اخواناً لي وأغتبط كثيراً عندما يزورونني، وأنا على استعداد دائم لأن أقدم لهم كل ما أستطيعه، بلغوا القنصل الروسي في بوشهر السيد أوفسيينكو الذي أعتبره أخاً لي، سلامي ورغبتي في التراسل معه". وأرسل الشيخ مبارك عبر البعثة الروسية تحياته للامبراطور الروسي وولي عهده ووزير البحرية وتأكيده على أن العرب هم أصدقاء للروس (بونداريفسكي، ١٩٩٤؛ ناصر زيدان، ٢٠١٣: ٦٥؛ محمد إبراهيم الشيباني، ٢٠٠٢)

واستمرت زيارات السفن الروسية لموانئ الكويت ، وفي عام ١٩٠١ وصلت السفينة الروسية "فارياج" إلى الكويت واستقبلها الشيخ جابر بن مبارك واصطحب الزاور الروس إلى والده حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح. ورحب الشيخ مبارك بهم وأخبرهم بأنه سوف يطلب المساعدة الروسية إذا شعر بالتهديد والخطر. وفي عام ١٩٠٢، زارت السفينة الروسية "اسكولد" الكويت واستقبل ضباطها الشيخ جابر بن مبارك. وفي عام

١٩٠٣، زارت السفينة الروسية "بويارن" كذلك ميناء الكويت (محمد السيد سليم، ٢٠١١)

وكان الشيخ مبارك يتفق مع الروس في اعتراضه على مد خط سكة حديد من بغداد إلى البصرة ويعتبره استبعاداً للكويت. وفي أبريل عام ١٩٠٠ رفع وزير المالية الروسي تقريراً إلى القيصر نيكولاي الثاني يشير إلى ضرورة فتح خط ملاحي مباشر بين الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود وموانئ الخليج العربي (بونداريفسكي، ١٩٩٤: ٢١١-٢١٧). وفي عام ١٨٩٨ قدم الروس للسلطات العثمانية مشروع خط السكة الحديد "مشروع كابنيست" والذي يربط بين الخليج العربي وشرق البحر الأبيض المتوسط ، من طرابلس الشام وتكون نهايته في الكويت. كما كلف الروس القنصل الروسي في بغداد كروغلوف لزيارة الكويت ومعاينتها ميدانياً والتأكد من صلاحيتها لتكون محطة لتخزين الفحم (الهاجري، ٢٠١٧: ١٨٨)

وبعد زيادة الضغوط الاقليمية على الشيخ مبارك نتيجة للمحاولات الخارجية للإطاحة بحكمه خصوصاً بعد معركة الصريف وخسارته أمام جيش ابن رشيد، سعى إلى الحصول على أقصى استفادة من صراع النفوذ بين القوى الكبرى في المنطقة (روسيا وبريطانيا وألمانيا والدولة العثمانية). وطلب الشيخ مبارك من التاجر الروسي عباس علييف أن ينقل للدبلوماسيين الروس طلبه توفير الحماية الروسية، مؤكداً استعداده "لتمكين الروس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن الكويت، وإذا ما تطلب الأمر، فهو مستعد لرفع العلم الروسي فوق أراضي الكويت". وجاء في الوثيقة السرية الموجهة من الشيخ مبارك للروس "ألتمس وقوع أنظاركم علينا". وعلى الرغم من قرار السلطات الروسية برفض هذا الطلب في عام ١٩٠١ لعدم رغبتها في تصعيد الموقف مع بريطانيا، إلا أن السلطات الروسية في الوقت نفسه أكدت للشيخ مبارك التزامها باستخدام النفوذ الروسي للدفاع عن مصالحه (بونداريفسكي، ١٩٩٤: ٢٢٠-٢٢١؛ عبد الله الهاجري، ٢٠١٤)

وفى ظل سعى بريطانيا لتحجيم الروس، جاء التفاهم بينها وبين موسكو، وجرى التوقيع على اتفاقية بينهما فى عام ١٩٠٧، تقرر بموجبها تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ؛ الأولى بريطانية وتشمل المنطقة الجنوبية الشرقية من إيران، والثانية روسيّة، وتشمل المقاطعات الشمالية. وبموجب هذه الاتفاقية يمكن القول بأن التحركات الروسية نحو الكويت انتهت تقريباً. ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤– ١٩١٨ لتزيد وتحكم من القبضة البريطانية على المنطقة عموماً، بما فيها الكويت. وفى المقابل حدثت الثورة البلشفية فى روسيا في عام ١٩١٧م لتزيل حكم القياصرة، وتفرض مزيدًا من العزلة والانكفاء على الروس، وتحد من نشاطهم الخارجي بشكل كبير (عبد الله الهاجري، ٢٠١٤)

وبعد قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ وتأسيس الاتحاد السوفييتي، تزايد الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. وعلى الرغم من أن سياسة الاتحاد السوفييتي في السنوات الأولى لقيام الثورة ركزت على الانكفاء الذاتي والاهتمام بالوضع والأمن الداخلي، إلا أن زيادة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، وسعي واشنطن الحثيث إلى مواجهة النفوذ الشيوعي في العالم، دفعا موسكو إلى زيادة الاهتمام في المنطقة العربية، خصوصاً بعد تبني الإتحاد السوفييتي لسياسة الانفتاح إثر انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في عام ١٩٥٦ (لمى الأمارة، ٢٠٠٩: ٣٤٦-٣٤٨)

وترجع أهمية منطقة الخليج العربي بما فيها الكويت بالنسبة للاتحاد السوفييتي إلى موقعها الجغرافي. حيث يمثل القرب الجغرافي لمنطقة الخليج من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي أحد أهم المحركات الرئيسية للاستراتيجية السوفييتية تجاه هذه المنطقة. وتعتبر روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفييتي لاحقاً الدولة الكبرى الوحيدة التي تتصل اتصالاً برياً بالخليج العربي بسبب متاخمتها لإيران، وهناك طريق يصل روسيا بالخليج العربي يمتد لمسافة ألف ميل من القوقاز إلى الكويت عبر جبال زاجروس، وهو الطريق الذي استخدمته الولايات المتحدة في تزويد الاتحاد السوفييتي

بالأسلحة والمعدات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية (الأمارة، ٢٠٠٩؛ ظافر العجمي، ٢٠١١: ١٠١)

وبالتالي فقد أدركت موسكو بأن عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة سوف يكون له تأثيره السلبي على الأمن القومي السوفييتي، واعتبرت بأن المنطقة العربية تعتبر جزءاً من المحيط الأمني لها. كما تخوف السوفييت من سعي الولايات المتحدة إلى فرض الحصار البحري عليهم من خلال محاولة السيطرة على المنافذ البحرية الاستراتيجية في المنطقة مثل مضيق هرمز وباب المندب، وهو ما أدى إلى تزايد الاهتمام السوفييتي بالمنطقة العربية ومن ضمنها الخليج العربي والكويت (الأمارة، ٢٠٠٩). واعتبر الاتحاد السوفييتي بأن دخول منطقة الخليج العربي في دائرة نفوذه سوف يحجب الغرب عن وسائل الارتباط البري والبحري والجوي بين قارتي آسيا وأفريقيا (الفيل، ١٩٧٤: ٥٥)

ومن جانبٍ آخر، فإنه لا يمكن تجاهل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي وثروتها النفطية في تزايد الاهتمام السوفييتي بها. كما يعتبر الدافع الأيديلوجي العقائدي أحد المحركات الرئيسية للاهتمام السوفييتي في المنطقة العربية، ويقصد بذلك سعي الاتحاد السوفييتي إلى نشر المفاهيم والأفكار الشيوعية في البلدان العربية بالصورة التي يمكن من خلالها أن تدين بالولاء لموسكو. وقد اعتبر الاتحاد السوفييتي بأن معاناة الشعوب العربية من الاستعمار الغربي يمكن أن يكون نافذة لموسكو لتنامي تأثيرها في الدول العربية (الأمارة، ٢٠٠٩: ٣٥٧)، ويعتبر عدم وجود ميراث استعماري للاتحاد السوفييتي في المنطقة من النقاط الإيجابية التي اعتمد عليها السوفييت في علاقاتهم مع البلدان العربية. وإن كان مثل هذا العامل لا يمكن قياسه في إمارات الخليج العربي وبين شعوبها التي لا يوجد لديها تاريخ واضح من النضال ضد الاستعمار الأجنبي.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تطور العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي السابق خلال الفترة ١٩٦١-١٩٩١:

ارتبطت الكويت باتفاقية "حماية" مع بريطانيا في عام ١٨٩٩، وأُلغيت هذه الاتفاقية وأعلنت الكويت استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١. وعندما استقلت الكويت في هذا التاريخ، كان من المتوقع لها حينها أن تكون دولة منضوية تحت لواء المعسكر الغربي، ولكنها في حقيقة الأمر قامت بتبنى سياسة خارجية متوازنة وأبرمت علاقاتها الدبلوماسية مع دول المعسكر الغربي، وكذلك مع دول المعسكر الشرقي وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي السابق. وقد يتبادر إلى الأذهان هنا تساؤلين مهمين؛ وهما: مالذي دفع بدولة صغيرة في منطقة الخليج العربي، كانت ترتبط باتفاقية للحماية مع بريطانيا، إلى إبرام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي بعد استقلالها ؟ وما هي أهم المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تطور العلاقات بين البلدين خلال الفترة الزمنية (١٩٦١– ١٩٩١)؟ وفي حقيقة الأمر فإن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسة وتحليل مجموعة من المحددات والمتغيرات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

١- المحدد التاريخي والجغرافي:

تشير الخلفية التاريخية للاهتمام الروسي بمنطقة الخليج العربي، كما سبق ذكره في هذه الدراسة، إلى أنها كانت تسعى على الدوام إلى مد نفوذها إلى هذه المنطقة الحيوية من العالم. لذلك فقد كان من الطبيعي اهتمام الاتحاد السوفييتي السابق بتطوير علاقاته مع دول الخليج العربية ومن بينها الكويت التي سبقت إمارات الخليج العربية الأخرى بحصولها على الاستقلال بعشر سنوات. والملفت هنا بأن دول الخليج العربية (عمان والبحرين وقطر والإمارات)، وبعد استقلالها في عام ١٩٧١، لم تقم بإبرام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي إلا في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بعكس الكويت التي أبرمت علاقات مستمرة مع موسكو منذ عام ١٩٦٣ ولغاية اليوم.

وتحتل الخلفية التاريخية والموقع الجغرافي أهمية بالغة في فهم السياسة الخارجية للدول الصغيرة التي تسعى على الدوام إلى تبني سياسة الحياد لتحقيق هدفها الرئيسي المتعلق بالبقاء. وقد أدركت الكويت، كنموذج للدولة الصغيرة، منذ نشأتها بأن سياسة الحياد والمحافظة على التوازن الإقليمي والدولي هو الضمانة الوحيدة لتحقيق الأمن والبقاء (حسن الإبراهيم، ١٩٨٢)

وتشير الخلفية التاريخية لعلاقات الكويت الخارجية قبل استقلالها إلى أن أنها كانت تسعى على الدوام إلى تحقيق التوازن مع الأطراف الإقليمية، وعدم التورط في النزاعات مع الأطراف الخارجية، أي أن التوازن والحياد كانتا ركيزتين رئيسيتين في سياسة الكويت الخارجية منذ نشأتها. وقد عمد حكام الكويت منذ المرحلة المبكرة لنشأتها إلى اللعب على التوازنات الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في البقاء والأمن.

وكما سبق ذكره آنفاً، فإن حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح استطاع الاستفادة من التناقضات الدولية وحالة التنافس الدولي في المنطقة من أجل تحقيق أهدافه، حيث كانت لديه اتصالات مع الجانب الروسي في الوقت الذي أبرم فيه اتفاقيته للحماية مع بريطانيا. وهو ما يشير إلى أن الكويت كانت تدرك منذ المراحل الأولى لنشأتها بأن حفاظها على العلاقات المتوازنة مع كافة الأقطاب الإقليمية والدولية هو الضمانة الرئيسية لتحقيق أهدافها الخارجية. وبناءً عليه، فإن خطوة الكويت بعد استقلالها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي تعتبر امتداداً طبيعياً لسياستها الخارجية خلال الفترة التاريخية التي سبقت استقلالها. كما أنها تعكس طبيعة الركائز الرئيسية التي قامت عليها سياسة الكويت الخارجية منذ نشأتها والتي تقوم على ركيزتي الحياد والتوازن.

وقد تزامن استقلال الكويت في يونيو عام ١٩٦١ مع ذروة الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي في النظام الدولي، وظهور ما سميت ب "سياسة عدم الانحياز" بين دول العالم الثالث. حيث أعلن مؤتمر بلغراد في يوغسلافيا في سبتمبر ١٩٦١ بزعامة عبدالناصر

وتيتو ونهرو تأسيس حركة عدم الانحياز. لذلك فقد كان من المصلحة الاستراتيجية لدولة صغيرة حديثة الاستقلال مثل الكويت أن تسعى إلى تبني سياسة الحياد وعدم الانحياز ومد الجسور مع جميع الأطراف حتى لا تتورط في الاستقطابات الإقليمية والدولية في تلك المرحلة.

ومن ناحية أخرى، فإن العامل الجغرافي يعتبر من المحددات الرئيسية التي أدت بالكويت إلى تبني منهج التوازن والحياد في علاقاتها الخارجية منذ نشأتها ولغاية اليوم، حيث أن موقع الكويت الجغرافي كدولة صغيرة ومحاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة ؛ وهي العراق والسعودية وإيران، جعل الخيارات المطروحة أمامها في علاقاتها الخارجية محدودة إلى حد كبير، وساهم بشكل واضح في إدراك صناع القرار في الكويت بأن الحياد بين الأطراف الإقليمية والسعي لتحقيق التوازن بينها هو الضمانة الحقيقية لضمان أمنها ودرء المخاطر الخارجية عنها. ونفس هذه الصورة في المشهد الإقليمي يمكن تطبيقها على المستوى الدولي، فكما أن الكويت سعت إلى تحقيق علاقات متوازنة بين الأقطاب الاقليمية الثلاث المجاورة لها، وهي العراق والسعودية وإيران، فإنها سعت في نفس الاتجاه إلى إقامة علاقات متوازنة مع الأقطاب الدولية. وذلك لأن الكويت أدركت بأن انحيازها لصالح أحد القطبين الرئيسين في النظام السياسي الدولي حينها وهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سوف ينعكس بالتبعية على علاقاتها بالأقطاب الإقليمية وسوف يخل بمبدأ التوازن الإقليمي الذي تسعى الكويت إلى تحقيقه في سياستها الخارجية.

وبناءً عليه، فإن خصائص دولة الكويت الذاتية لعبت دوراً مهماً في تحديد مسار سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الأقطاب الإقليمية والدولية. حيث أدى وضع الكويت الجغرافي والديموغرافي، وقدراتها العسكرية المتواضعة، وثروتها النفطية الضخمة، إلى انتهاجها لسياسة عدم الانحياز والتوازن بين مختلف الأطراف والقوى في النظامين الإقليمي والدولي (علي خريبط، ١٩٨٣). حيث كان من مصلحة الكويت إقامة علاقات دبلوماسية مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية لكي تتمكن من تحقيق التوازن في

سياستها الخارجية. ويقول السفير السوفييتي الأسبق لدى الكويت بوغوس أبوكوف: "الكويتيون يقولون لي نحن مثل الساندويتش يُضغط علينا من كل الجهات" (أبوكوف، ٢٠١٦).

٢- المحددات الخارجية:

أ- طبيعة تركيبة النظام الدولي:

تتنوع تركيبة النظام الدولي بين نظام أحادي، وثنائي وتعددي القطبية. وتتميز تركيبة النظام الدولي ثنائي القطبية بتركز القوة في قطبين دوليين رئيسيين، وظهور حالة الصراع والتنافس بينهما. وقد يكون هذا البنيان الثنائي جامداً أو مرناً. ويظهر البنيان الجامد حينما تتركز القدرات لدى القطبين الرئيسيين وتنضم كل الوحدات الدولية أو معظمها إلى أي من الكتلتين. وقد تبلور هذا البنيان الثنائي الجامد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالذات خلال الفترة تقريباً منذ ١٩٤٧ ولغاية ١٩٦٠. وخلال هذه الفترة انقسمت معظم دول العالم بين الكتلتين الشرقية والغربية وسيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية. أما الشكل الآخر للقطبية الثنائية فهو شكل القطبية الثنائية المرنة، ويتميز هذا البنيان بتركز القدرات بين القطبين الرئيسيين، مع ظهور مجموعة من الدول غير منضوية لأي منهما. وظهر هذا البنيان المرن من القطبية الثنائية بعد عام ١٩٦٠ وخروج الصين من الكتلة الشيوعية وتمرد فرنسا على حلف الأطلنطي (محمد السيد سليم، ٢٠١٣: ٢٣٩) ، وإعلان مؤتمر بلغراد في يوغسلافيا في سبتمبر ١٩٦١، بزعامة عبدالناصر وتيتو ونهرو، عن تأسيس حركة عدم الانحياز. وظل هذا النظام ثنائي القطبية المرن مسيطراً على العلاقات الدولية لغاية عام ١٩٩١.

حيث إن تحول كثيرٍ من دول العالم الثالث نحو تبني سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في بداية ستينيات القرن الماضي كان متأثراً بحالة التوتر الشديد التي خلقها الاستقطاب الثنائي الجامد. ويمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر قابلية للتأثر بطبيعة تركيبة النظام الدولي، حيث أن قدرة هذه الدول على المناورة والتحرك السياسي الخارجي المستقل في النظام الدولي تزداد كلما

ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع والتنافس بين الوحدات الكبرى المكونة له (سليم، ٢٠١٣: ٢٤٢).

وفي المقابل، فإن النظام الدولي أحادي القطبية يقلص من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على المناورة السياسية. حيث أن " القطبية الأحادية ليست في صالح الدول النامية، حتى وإن كانت تلك الدول حليفة للقطب الأعظم، فكلما ازداد وتنوع الشركاء للدول النامية، زادت قدرتها على رسم واتباع سياسة مستقلة وعلى تخفيف الضغوط التي قد يمارسها القطب الأعظم مستثمرا فرصةً غياب القوى الموازنة " (محمد السيد سليم، ٢٠١٠)

وقد جاء استقلال الكويت في عام ١٩٦١ متزامناً مع هذه التحولات في النظام الدولي وظهور شكل القطبية الثنائية المرنة التي تتيح للدول الصغيرة والمتوسطة القدرة على تبني سياسة خارجية محايدة ومتوازنة بين القطبين الرئيسيين في النظام الدولي. وقد استفادت هذه الدول ومن بينها الكويت من هذه التركيبة الثنائية المرنة في النظام الدولي في تحقيق أهدافها الخارجية خلال فترة الحرب الباردة، من خلال اللعب على التوازنات والاستقطابات الدولية.

وبناءً عليه، فإنه يمكن القول بأن المتغير الدولي المتمثل في طبيعة تركيبة النظام الدولي ساهم في لعب دور مهم في قيام الكويت بإبرام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق وبقية دول الكتلة الشرقية في النظام الدولي.

ب-أزمة الاستقلال (أزمة قاسم) في عام ١٩٦١:

واجهت الكويت بمجرد استقلالها في يونيو ١٩٦١ أزمة عُرفت حينها ب "أزمة الاستقلال" أو "أزمة قاسم". حيث أعلنت الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ استقلالها وإلغاء اتفاقية الحماية البريطانية، وبعد أيام قليلة من هذا الإعلان، أعلن رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحافي رفضه لإعلان استقلال الكويت، مشيراً إلى عدم شرعية اتفاقية الحماية التي أبرمها الشيخ مبارك مع بريطانيا، وأن الكويت تعتبر جزءاً من العراق يجب عودته إلى الأصل العراقي.

ويقول السفير طلعت الغصين الذي عمل لفترة سكرتيراً خاصاً لأمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم، أن أمير الكويت لم يكن لديه نية للانضمام إلى جامعة الدول العربية في السنوات الأولى من استقلال الكويت، رغبة منه في الحفاظ على عنصر التوازن والعلاقات الجيدة مع مختلف الدول العربية، في الوقت الذي شهدت فيه الجامعة العربية العديد من الانقسامات السياسية. ونفس الأمر ينطبق على مسألة الانضمام إلى الأمم المتحدة، حيث رأت الكويت أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى مرحلة تمهيد واستعداد وتدريب للكوادر الوطنية الدبلوماسية قبل الانضمام للمنظمة الدولية. ولكن مثل هذا الرأي اختلف كلياً مع ظهور تهديد عبد الكريم قاسم والرفض العراقي لاستقلال الكويت، حيث مثّلت ما عُرفت بأزمة الاستقلال أو "أزمة قاسم" المحفز الرئيسي لتحرك الكويت على المستويين الإقليمي والدولي في طلب الانضمام للجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة (طلعت الغصين، ١٩٨١)

وتقدمت الكويت بالفعل بطلب الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، ولكن الاتحاد السوفييتي استخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد اقتراح قبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة. وتكرر هذا الرفض السوفييتي في المرة الثانية التي تقدمت الكويت فيها بطلب العضوية. ولم يكن موقف موسكو إيجابياً تجاه الكويت بعد إعلانها الاستقلال، حيث أرسلت موسكو رسالة تهنئة إلى أمير الكويت بمناسبة إعلان الاستقلال، وأُرفقت هذه الرسالة بالشكوك السوفييتية حول الدرجة الحقيقية لاستقلال الكويت. وفي يونيو ١٩٦١، جاء في تعليق أُذيع في راديو موسكو بأنه "رغم أن إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ أو اتفاقية (العبودية) خطوة نحو الاستقلال، فإن اتفاقية ١٩ يونيو التي حلت مكانها كانت دليلاً على أن استقلال الكويت ليس ناجزاً" (عبدالله بشارة، ٢٠١٩: ٣٣٧). وكانت الكويت قد استبدلت اتفاقية ١٨٩٩ باتفاقية أخرى سميت ب "اتفاقية الصداقة" مع بريطانيا تنص على استعداد الأخيرة للدفاع عن الكويت في حال تعرضها للتهديد.

ويمكن تفسير استخدام الاتحاد السوفييتي لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد قبول الكويت بأنه كان يهدف إلى إضعاف موقف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط. حيث ركز مندوب الاتحاد السوفييتي في كلماته المتعددة أمام مجلس الأمن على انتقاد السياسة البريطانية في المنطقة، وبأن الكويت مازالت تحت الحماية البريطانية، واستشهد بوجود القوات البريطانية في الأراضي الكويتية، وهي القوات التي طلبتها الكويت لمواجهة التهديد العراقي بناءً على اتفاقية الصداقة بينها وبين بريطانيا، قبل أن يتم استبدال هذه القوات البريطانية بقوات عربية بموجب قرار الجامعة العربية. كما أن هذا الموقف السوفييتي كان يعبّر عن دعم موسكو لنظام عبد الكريم قاسم الحليف في العراق، حيث تبنى هذا النظام توجهاً اشتراكياً، وأبرم مع السوفييت اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني (ميلكوميان، ٢٠١٠: ١٢٤)

وفي دراسته لمركز RAND يرى Francis Fukuyama بأن العراق كان يمثل للاتحاد السوفيتي نموذجاً مثالياً لتوسيع نفوذه في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، لأن العراق يتمتع بموقع جيوسياسي مهم، حيث أنه قريب جغرافياً من جمهوريات القوقاز، ويجاور بلدين حليفين للولايات المتحدة وهما السعودية وتركيا، كما أنه يجاور الكويت وإيران كذلك. ويلعب العراق دوراً مؤثراً في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وفي الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج. ويتبنى العراق موقفاً عدائياً تجاه الغرب بعد سقوط النظام الملكي فيه في عام ١٩٥٨ (Fukuyama, 1980)

وفي حقيقة الأمر، فإن الموقف السوفيتي تجاه قضية انضمام الكويت للأمم المتحدة لم يكن المقصود منه الخصومة مع الكويت، بقدر ما كان يعكس توجهات صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي (عبد الله بشارة، ٢٠١٩). وطبقاً للسفير طلعت الغصين، الذي كان أحد أعضاء الوفد الكويتي في مجلس الأمن خلال تلك الفترة، فإن نائب رئيس الوفد السوفييتي في مجلس الأمن موروزوف اجتمع مع رئيس الوفد الكويتي عبد الرحمن العتيقي في مقر الوفد السوفييتي، وأعرب موروزوف عن أمله في ألا تتقدم الكويت بطلب العضوية إلى

مجلس الأمن، فتحرج بذلك الاتحاد السوفييتي الذي لا بد أن يستخدم حق النقض (الغصين، ١٩٨١: ٣٦٦)

وقد كان عدم اعتراف الاتحاد السوفييتي بالكويت، واستخدامه لحق النقض في مجلس الأمن، يمثّل عقبة أمام انضمامها للأمم المتحدة طوال الفترة التي امتدت منذ استقلال الكويت ولغاية عام ١٩٦٣. وقد حاولت الكويت الاتصال رسمياً بالحكومة السوفييتية خلال هذه الفترة، وسعت الكويت إلى إرسال وفد صداقة رسمي إلى موسكو، ولكن السفارة السوفييتية في القاهرة رفضت إعطاء تأشيرة الدخول لأعضاء الوفد الكويتي (الغصين، ١٩٨١). كما سعت الكويت إلى الالتقاء بسفراء الاتحاد السوفييتي في بعض العواصم ولكن محاولاتها باءت بالفشل (الهاجري، ٢٠١٤) .ويبدو بأن هذا الموقف السوفييتي يرجع إلى سياسة موسكو البراغماتية التي اعتبرت بأن الحفاظ على مصالحها في العراق ودعم نظامه ذو التوجهات الاشتراكية، يحقق المصلحة الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي في ظل الحرب الباردة، مقارنة بدعم دولة حصلت للتو على استقلالها من بريطانيا ومازال هناك تواجد للقوات البريطانية على أراضيها.

وفي فبراير عام ١٩٦٣ حدث تحول إقليمي مهم ، وذلك بحدوث الانقلاب في العراق الذي أدى إلى مقتل عبد الكريم قاسم ووصول عبد السلام عارف إلى السلطة. وقد اعتبرت الكويت بأن تغير النظام في العراق يمكن أن يؤدي إلى تغير الموقف السوفييتي من مسألة انضمام الكويت للأمم المتحدة. وبادرت الكويت عن طريق القائم بالأعمال في سفارتها في واشنطن السفير طلعت الغصين إلى الاتصال بالسفير الروسي في واشنطن. وتقدمت الكويت رسمياً بطلب إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو. ويقول الغصين في مذكراته بأن السفير الروسي سأله حول إمكانية تواجد ممثلين دبلوماسيين للاتحاد السوفييتي في الكويت في حال الاعتراف بالكويت وإقامة علاقات دبلوماسية معها، واستشهد السفير الروسي بإمارات الخليج العربية المجاورة للكويت ورفضها الوجود السوفييتي في أراضيها (الغصين، ١٩٨١)

ويبدو من حديث السفير الروسي بأن انطباع موسكو حول الكويت كان يشير إلى أنها سوف تتخذ نفس موقف البلدان الخليجية المجاورة في رفض إقامة أية علاقات مع السوفييت، وهو ما يمكن أن يفسر الموقف السوفييتي الرافض لقبول الكويت في الأمم المتحدة و الداعم للعراق الحليف الرئيسي لموسكو في المنطقة.

وفي مارس عام ١٩٦٣، تم تبادل المذكرتين بين السفير الروسي في واشنطن أناتولي دوبرينن والقائم بالأعمال في سفارة الكويت في واشنطن طلعت الغصين. وأصدرت حكومة دولة الكويت وحكومة الاتحاد السوفييتي البيان الرسمي الذي كان نصه "إن حكومة الاتحاد السوفييتي قبلت اقتراح حكومة دولة الكويت، بإنشاء علاقات دبلوماسية بين اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، وبين حكومة دولة الكويت وأن يتم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما على درجة سفارة" (الغصين، ١٩٨١: ٤٠٤)

وفي نوفمبر ١٩٦٣ افتُتحت أول سفارة للاتحاد السوفييتي في الكويت، وفي ديسمبر من نفس العام افتُتحت أول سفارة كويتية في موسكو.وبعد الاعتراف السوفييتي في الكويت، أصبحت مسألة انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة أكثر سهولة. وبالفعل نجحت الكويت في مايو ١٩٦٣ في أن تصبح العضو ١١١ في المنظمة الدولية، وذلك بعد زوال الفيتو السوفييتي في مجلس الأمن.

وقد أرسل وزير خارجية الكويت حينها الشيخ صباح الأحمد الصباح برقية لوزير خارجية الاتحاد السوفيتى جاء فيها " ببالغ السرور أعرب لمعاليكم عن امتنان شعب وحكومة الكويت للدور الايجابى لوفدكم تجاه طلب بلدى الانضمام لعضوية هيئة الامم المتحدة فى مايو ١٩٦٣". وفي نوفمبر ١٩٦٤ أُجريت أول زيارة لمسؤول كويتي لموسكو، وهو الشيخ جابر الأحمد وزير المالية حينها. وخلال هذه الزيارة وقع الطرفان الكويتي والسوفييتي اتفاقيات للتعاون الثنائي، مثل اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي التي بموجبها تم استقدام الخبراء السوفييت في مجالات الطب والتدريب والرياضة وبناء السفن. كما قدمت الكويت لموسكو في عام ١٩٨٧ قرضاً بقيمة ١٥٠

مليون دولار، وقرضاً آخر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ (الهاجري، ٢٠١٤)

وطورت الكويت علاقاتها مع موسكو على كافة الأصعدة، حيث يذكر ألكسندر بيلونوغوف مساعد وزير الخارجية السوفييتي الأسبق بأن الكويت منحت موسكو قروضاً مالية ميسرة. كما أن إقامة المشاريع التكنولوجية في الكويت تطلّب وجود مستشارين سوفييت وصل عددهم إلى بضع مئات (بيلونوغوف، ٢٠٢٠). وفي عام ١٩٦٧ وقعت الكويت اتفاقية تعاون ثقافي مع الاتحاد السوفييتي، نصت على تبادل إقامة المعارض الفنية والثقافية، وعلى تبادل إقامة الأفلام السوفييتية والكويتية وتبادل الحفلات الفنية والعروض الموسيقية. وافتُتحت ملحقيات ثقافية في كلٍ من الكويت وموسكو. وخصص الاتحاد السوفييتي للكويت ٢٠ منحة دراسية سنوياً كانت في معظمها لدراسة الطب، وقدمت الكويت ٣ منح دراسية للطلبة السوفييت لدراسة اللغة العربية. كما تطور التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين، حيث زار وزير الدفاع الكويتي موسكو وأبرم اتفاقيات تقنية وعسكرية، تبعها زيارة لنائب وزير الدفاع السوفييتي الجنرال غوفوروف للكويت. كما زار الكويت وفد اقتصادي سوفييتي رفيع المستوى برئاسة رئيس لجنة الاقتصاد الخارجي كاتوشيف وتم إبرام اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت وموسكو (حمزة عليان، مها الحمود، ٢٠١٥). ولم يكن للسوفييت حينئذٍ وجود دبلوماسي أو قنصلي أو تجاري في إمارات الخليج العربية إلا في الكويت التي أبرمت معها علاقات دبلوماسية في عام ١٩٦٣، وطورت الكويت علاقاتها بموسكو على كافة الأصعدة الدبلوماسية والتجارية، وسمحت الكويت للخطوط الجوية السوفييتية Aeroflot بالعمل في أراضيها وأجواءها الإقليمية (George Lenczowski, 1982)

وهكذا فإنه يمكن أن نستنتج بأن مبادرة الكويت إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي كانت متأثرة بالمتغير الإقليمي الذي حدث بعد استقلال الكويت، والذي تمثّل في التهديد العراقي للكويت، وانعكاس هذه الأزمة الإقليمية دولياً على موقف الاتحاد

السوفييتي في مجلس الأمن، وهو ما أدى بالكويت إلى السعي للحصول على اعتراف الاتحاد السوفييتي باستقلالها وإقامة علاقة دبلوماسية معه، قبل التقدم بطلب جديد للانضمام إلى الأمم المتحدة، وذلك من أجل ضمان عدم تكرار الفيتو السوفييتي في مجلس الأمن الدولي.

وحملت "أزمة الاستقلال" في طياتها تأثير المتغيرين الإقليمي والدولي على الكويت في رسم سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وشهدت الكويت عملياً في أروقة مجلس الأمن الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، والذي كان أحد فصوله قبول الكويت في المنظمة الدولية. واستفادت الكويت من هذه التجربة في إدراكها أهمية تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية مع مختلف دول العالم والقوى الكبرى ومن بينها الاتحاد السوفيتي الذي تسبب من خلال "الفيتو" في عرقلة انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة.

ورغم إقامة العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٦٣، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت محدودة خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، حيث تستورد الكويت من موسكو بعض السلع مثل معدات السفن والسيارات والأجهزة الكهربائية، كما أن الخبراء السوفييت يعملون بحرية في الكويت، ولكن هذه العلاقات الاقتصادية لا يمكن مقارنتها بعلاقات الكويت الاقتصادية الواسعة مع الدول الغربية. كما أن قيام الاتحاد السوفييتي بتوقيع اتفاقية صداقة مع العراق في عام ١٩٧٢ أدى إلى تخوف الكويت وميلها باتجاه السعودية وإيران، رغم سعى الحكومة في الكويت إلى إظهار التوازن في سياستها الخارجية (Aryeh Y. Yodfat, 1983)

وعندما وقعت الأزمة بين الكويت والعراق في مارس عام ١٩٧٣، فيما عُرفت ب "حادثة الصامتة"، حين حدث اشتباك محدود بين القوات العراقية والكويتية في مركز حدودي، وقفت موسكو إلى جانب العراق في هذه الأزمة. وسرّب المسؤولون السوفييت معلومات رسمية تفيد بأن القوات الكويتية كانت هي التي بادرت بالهجوم على القوات العراقية، ولم يتدخل الاتحاد السوفييتي في هذه الأزمة. وبعد انتهاء الأزمة قام وفد

برلماني كويتي بزيارة رسمية إلى موسكو، كما بعث أمير الكويت في أكتوبر ١٩٧٣ ببرقية تهنئة للحكومة السوفييتية بمناسبة يوم الثورة. ولم يكن الاتحاد السوفييتي حينها مستعد لتطوير علاقاته العسكرية مع الكويت تخوفاً من تأثير ذلك سلباً على العلاقات السوفييتية العراقية (Elena Melkumyan, 2015). وهذا ما يشير إلى أهمية العراق حينها بالنسبة للاتحاد السوفييتي مقارنة بالكويت.

حيث يلعب العراق دوراً مؤثراً في تشكيل سياسة موسكو تجاه الكويت، لما للعراق من أهمية كبيرة في الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة. حيث ظهر منذ البداية بأن السوفييت لم يكونوا معارضين للكويت كدولة ذات سيادة بقدر تركيزهم على الحفاظ على علاقات مستقرة مع العراق الذي يمثل بالنسبة للاتحاد السوفييتي حليفاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه (الهاجري، ٢٠١٤)

وعلى الرغم من انتهاء حكم عبد الكريم قاسم ذو التوجه الشيوعي، فقد طورت موسكو علاقاتها مع حزب البعث رغم المضايقات التي تعرض لها الحزب الشيوعي في العراق. فقد كانت سياسة الاتحاد السوفييتي البراغماتية تدرك أهمية العراق في المنطقة. واستثمرت موسكو في العراق عسكرياً من خلال تطوير القدرات العسكرية العراقية، واقتصادياً في حقل الرميلة النفطي. ولم يكن الاتحاد السوفييتي مستعداً لأن يخسر الحليف الاستراتيجي في العراق من أجل قضايا أخرى. كما أن سياسة العراق القومية والمناهضة لإسرائيل خصوصاً بعد اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨-١٩٧٩ خدمت سياسة موسكو في سعيها لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة. إضافة إلى أهمية موانئ العراق الجنوبية في البصرة وأم قصر بالنسبة لموسكو كمنفذ مهم على مياه الخليج العربي (George Lenczowski, 1982)

ج-الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨):

شكلت الحرب العراقية الإيرانية اختباراً مهماً للعلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي، وإحدى المحطات الرئيسية التي كان لها تأثير في علاقات الكويت بالقوى الإقليمية والدولية ومن بينها موسكو. ويذكر السفير السوفييتي الأسبق في الكويت بوغوس

أبوكوف بأن الفترة منذ عام ١٩٨٣ ولغاية ١٩٨٦ هي الفترة الأكثر فعالية في تطور العلاقات الكويتية السوفييتية. وشهدت هذه الفترة زيارة وفد برلماني كويتي ووفد عسكري برئاسة وزير الدفاع الكويتي إلى موسكو، ووصل التعاون العسكري والتقني بين البلدين إلى مستوىً متطور. وزار الكويت خلال هذه الفترة مساعد وزير الدفاع السوفييتي فلاديمير غوفيروف وحضر مناورات عسكرية وأجرى مباحثات مع المسؤولين في الكويت (أبوكوف، ٢٠١٦)

ومن المعلوم بأن الكويت تبنت موقفاً داعماً للعراق في حربه مع إيران، ما أدى إلى تأثر الكويت بتبعات هذه الحرب. حيث قامت إيران خلال هذه الحرب بمحاولة الضغط على الكويت لتغيير موقفها من الحرب وعدم تقديم الدعم للعراق، فقامت على سبيل المثال بقصف بعض المواقع الحدودية الكويتية ومحطة للكهرباء في الكويت، فضلاً عن الهجمات المتكررة على ناقلات النفط الكويتية في مياه الخليج العربي، فيما عُرف حينها ب "حرب الناقلات" The Tanker War.

ووصل عدد الناقلات الكويتية التي تعرضت للاعتداءات الإيرانية خلال الحرب إلى ١٦ ناقلة (Terry Atlas, 1987). واضطرت الكويت إلى التقدم بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الحماية لناقلاتها في مياه الخليج العربي. ويذكر ريتشارد كلارك Richard Clark الذي عمل مستشاراً في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة ريغن، في مذكراته *Against All Enemies*، بأنه عندما طلبت الكويت من الولايات المتحدة حماية ناقلاتها النفطية، رفضت إدارة ريغن هذا الطلب بحجة التخوف من معارضة الكونجرس لأنه يخالف القوانين الأمريكية، ولعدم رغبة واشنطن بالتورط في الحرب العراقية الإيرانية بشكل مباشر. ولكن عندما قامت الكويت بتقديم نفس الطلب للحكومة السوفيتية، شكّل هذا التحرك الكويتي ضغطاً على إدارة ريغن، فقامت الإدارة الأمريكية بتشكيل فريق ترأسه كلارك نفسه، حيث طُلب من الفريق تقديم مقترح لتلبية الطلب الكويتي، فاقترح الفريق الأمريكي إعادة تسجيل ناقلات النفط

الكويتية في الولايات المتحدة ورفع الأعلام الأمريكية عليها في العملية التي سميت استبدال الأعلام reflagging (Clark, 2004)

حيث استضافت موسكو في ديسمبر ١٩٨٦ وفداً من وزارة النفط الكويتية للاجتماع بفريق من وزارة البحرية التجارية السوفيتية، وتم الاتفاق على أن يؤجر الجانب الكويتي إلى الجانب السوفييتي عدداً من ناقلات النفط، ثم إعادة تأجيرها على الجانب الكويتي عندما تطلب الكويت ذلك. وفي ضوء الموقف الأمريكي الموافق على الطلب الكويتي تم فتح ملف التفاوض مع السوفييت من جديد بخصوص إمكانية تسجيل عدد من ناقلات النفط لديهم، ولكن الحكومة السوفييتية ردت بأنه لا يوجد قانون يسمح بتسجيل السفن الأجنبية. لذلك قامت الكويت باستئجار ناقلات نفط من موسكو بموجب اتفاق لمدة سنة قابلة للتجديد. وتم الاتفاق على تأجير ثلاث ناقلات نفط سوفييتية فقط بعد أن كان الاتفاق الأولي يقضي بتأجير إحدى عشر ناقلة، وذلك بعد موافقة الجانب الأمريكي الذي كان له الدور الأكبر في هذه العملية (سليمان الشاهين، ٢٠٠١؛ Norman Cigar, 1989؛ Soviet Faults Raids on Kuwait, 1987). ولكن الناقلات الكويتية التي رفعت الأعلام السوفيتية كانت تنقل النفط الكويتي مسافات بعيدة إلى هولندا وبذلك لم تتواجد في مياه الخليج بشكل متكرر. ومع ذلك فقد تعرضت إحدى هذه الناقلات إلى تفجير أحد الألغام البحرية التي اتُهم الحرس الثوري حينها بأنه يقوم بنشرها في مياه الخليج (Terry Atlas, 1987)

ويقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي حينها ريشارد ميرفي "بأننا كنا قلقين جداً من السوفييت، ومستعدين لحماية الملاحة البحرية في مياه الخليج للاستحواذ على النفوذ الاستراتيجي في هذه المنطقة. إن قرار التدخل الأمريكي لحماية الناقلات يحقق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية. حيث إن زيادة النفوذ لقوة منافسة مثل الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج يشكل خسارة استراتيجية لنا" (Terry Atlas, 1987) .ويبدو بأن الكويت كانت مهتمة بشكل أكبر في قبول واشنطن لطلبها، ولكنها استخدمت موسكو كموازن للضغط على الولايات المتحدة، وهي الحادثة التي توضح

بشكل جلي استفادة الدول المتوسطة والصغيرة ومنها الكويت من توازنات النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة.

وكان للاتحاد السوفيتي موقف إيجابي تجاه الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث انتقد ما أسماه المحاولات لجر الكويت في هذه الحرب، وأعربت موسكو عن قلقها من أن تكرار الهجمات على الكويت يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوتر في منطقة الخليج. وأعرب المتحدث باسم الخارجية السوفيتية بأن الاتحاد السوفيتي يراقب بكثير من القلق التقارير اليومية حول الهجمات على الملاحة والأهداف المدنية والاقتصادية في الكويت. وعلى الرغم من أن موسكو كانت تسعى إلى تطوير علاقاتها مع طهران خلال تلك الفترة وعارضت المساعي الأمريكية لفرض حظر على تصدير السلاح إلى إيران، إلا أن بيان الخارجية السوفيتية أشار إلى أن الاتحاد السوفيتي أكد أكثر من مرة نظرته السلبية لهذه الاعتداءات على الكويت، بغض النظر عن الطرف المتسبب فيها. وشجبت موسكو أي أعمال مسلحة ضد الكويت، معربة عن رفضها جر طرف ثالث في منطقة الخليج إلى دائرة الحرب العراقية الإيرانية. ولكن موسكو لم تشر صراحةً إلى إيران التي اتُهمت حينها بالاعتداء على أهدافٍ كويتية (Soviet Faults Raids on Kuwait, 1987)

وبناءً على ما سبق، يتضح بأن العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي تطورت بشكل ملحوظ خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وشملت التعاون الدفاعي والعسكري. وهذا التحول المهم في العلاقات بين البلدين يمكن ربطه بتطورات الحرب العراقية الإيرانية. حيث بدت الكويت أكثر تخوفاً من تطورات الحرب القريبة من حدودها، وسعت إلى تطوير قدراتها العسكرية المحدودة. وفي عام ١٩٨٤ رفضت واشنطن بيع الكويت صواريخ ستينغر، فقامت الكويت بشراء صواريخ بديلة من الاتحاد السوفييتي وبلغت قيمة الصفقة ٣٠٠ مليون دولار، شاملة مكافآت المدربين السوفييت على استخدام هذه الصواريخ. وفي عام ١٩٨٨، وقعت الكويت اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي

لشراء ٢٤٥ ناقلة جنود (محمد السيد سليم، ٢٠١١؛ عبد الرضا أسيري، ٢٠١٧، ٢٨٠).

وخلال عرضٍ عسكري بمناسبة اليوم الوطني في الكويت في عام ١٩٨١ استعرض الجيش الكويتي السلاح السوفييتي مثل صواريخ "ستيلا" المضادة للطائرات، وصواريخ "لونا" المحمولة والتي يصل مداها إلى ٦٧ كيلومتراً (الكويت.. أميراً وشعباً وجيشاً.. تحتفل بالعيد الوطني العشرين، ١٩٨١). وفي هذا السياق، يذكر السفير السوفييتي الأسبق في الكويت أبوكوف "قال لي وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح: بلغ موسكو بأننا نريد من الاتحاد السوفييتي صواريخ متوسطة المدى. وسألته عن الغاية من وراء ذلك. فقال: كي تتمكن صواريخنا من الوصول إلى طهران" (أبوكوف، ٢٠١٦). ويقول قائد عسكري عراقي سابق وهو الفريق رعد الحمداني بأنه عند دخولنا الكويت وجدنا الكثير من الأسلحة السوفييتية لدى الجيش الكويتي (رعد الحمداني، ٢٠٠٩)

وفي عام ١٩٨١، قام وفد كويتي رسمي برئاسة وزير الخارجية حينها الشيخ صباح الأحمد بزيارة موسكو، وفي بيان مشترك بين البلدين، اتفق الطرفان الكويتي والسوفيتي على رؤية مشتركة تجاه مساعي واشنطن في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث رأى الطرفان بأن اتفاقية كامب ديفيد تمثل عائقاً أمام تحقيق تسوية لهذا الصراع (Elena Melkumyan, 2015)

وقد اقتربت الرؤية الكويتية كثيراً من الرؤية السوفيتية حينها تجاه قضية أمن منطقة الخليج العربي، حيث عارضت الكويت السياسة الأمريكية في المنطقة بعد الثورة الإيرانية والتدخل السوفيتي في أفغانستان في عام ١٩٧٩، فيما عُرف ب "مبدأ كارتر" The Carter Doctrine الذي أُعلن رسمياً في يناير ١٩٨٠، والذي أشار إلى استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الوسائل العسكرية. حيث رفضت الكويت "مبدأ كارتر" وفكرة التدخل الأمريكي في المنطقة، وفي هذا السياق يشير وزير خارجية الكويت خلال تلك الفترة

الشيخ صباح الأحمد، وفي مقابلة له مع صحيفة در شبيغل الألمانية، إلى رفضه لمبدأ كارتر قائلاً " نحن لا نعتبر أنفسنا منطقة مصالح أمريكية أو سوفيتية، فبأي حق يدعي كارتر بأن هذه المنطقة له؟ فنحن لا نعيش في شيكاغو أو ميامي، إننا في هذه المنطقة دول مستقلة، تحاول الحفاظ على سلطتها على أرضها، ولنا الحق الكامل بالتصويت في الأمم المتحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها" (صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفييت في إغلاق مضيق هرمز، ١٩٨١)

وفي المقابل فقد اتفقت الكويت مع السياسة السوفييتية في المنطقة والتي عُرفت ب "مبدأ بريجينف" الذي أعلنه الرئيس السوفييتي الأسبق بريجينيف خلال زيارته للهند في ديسمبر عام ١٩٨٠ والذي يتضمن النقاط التالية:

- عدم إقامة أية قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج.
- احترام وضع عدم الانحياز لدول الخليج.
- احترام حق السيادة لدول الخليج على مواردها الطبيعية.
- عدم استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج (الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٣٦)

ويؤكد الشيخ صباح الأحمد في مقابلة له مع مجلة Middle East في لندن في عام ١٩٨١ معارضة الكويت لوجود قوات عسكرية أجنبية في المنطقة انطلاقاً من رفضها المبدئي لكافة الأحلاف العسكرية والتكتلات بشكل عام، مشيراً إلى "أن الكويت مقتنعة بأن دول المنطقة هي المسؤولة وحدها عن أمن واستقرار المنطقة دون تدخل خارجي (صباح الأحمد يدعو القوى العظمى إلى إحلال سلام عادل في المنطقة، ١٩٨١). وحتى قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وبالتحديد في عام ١٩٧٥ خلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد لموسكو، أكد مع نظيره السوفييتي اندريه غروميكو في بيان مشترك على المطالبة بإزالة كل القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في منطقة الخليج (George Lenczowski, 1982)

في نفس السياق، يشير الشيخ صباح الأحمد إلى رفض الكويت قيام الولايات المتحدة بتشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج قائلاً بأن " ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد بأن دول الخليج وحدها هي المسؤولة عن أمن الخليج ولا أحد غيرها" متسائلاً عن سبب وجود هذه القوات الأمريكية في الخليج حيث يقول " ماذا تفعل هذه الأساطيل في بحر العرب؟ هل هي هنا للسياحة أو لصيد السمك؟ إنها هنا تنتظر ذريعة أو حجة لكي تتدخل، وعلينا وحدنا أن نمنع هذه الذريعة وإلا رأينا أقداماً غريبة على أراضينا " (صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة، ١٩٨٣)

وخلال زيارة الوفد الكويتي برئاسة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد إلى موسكو في عام ١٩٨١، اتفق الطرفان الكويتي والسوفيتي على شراء قائمة من الأسلحة السوفيتية. ويذكر سليمان ماجد الشاهين الذي شغل حينها مديراً لمكتب وزير الخارجية الكويتي بأن وزير الخارجية السوفييتي غروميكو اندهش من قائمة الأسلحة التي تنوي الكويت شراءها حيث أنها تزيد عن حاجة دولة صغيرة مثل الكويت، وقال غروميكو لوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بأنه يبدو بأن "رفيقنا الشيخ صباح لديه خطط لاحتلال العالم". وحسب رواية الشاهين بأن الكويت تعهدت للعراق حينها بالحصول له على هذه الأسلحة السوفيتية لدعمه في حربه مع إيران (الشاهين، ٢٠٠١)

ويمكن القول بأن سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه دول الخليج العربي كانت تعتمد بشكل كبير على علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشعر موسكو بأنها مستبعدة من منطقة الخليج العربي أكثر من أي منطقة أخرى في الشرق الأوسط. وقد سعى الاتحاد السوفييتي على الدوام إلى الاعتراف به كقوة عظمى موازنة للولايات المتحدة في الخليج. لذلك فإن موسكو استغلت فرصة نشوب الحرب العراقية الإيرانية كبوابة للدخول إلى منطقة الخليج العربي ولعب دور فيها، خصوصاً وأن موسكو لديها صلات بالطرفين العراقي والإيراني بعكس واشنطن. وسعى الاتحاد السوفييتي في عهد غورباتشوف إلى التودد إلى دول الخليج العربية ومن بينها الكويت وتطوير العلاقات معها (Cigar, 1989)

ونظرت موسكو إلى الكويت باعتبارها البوابة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت الكويت، كما سبق ذكره، أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مستمرة مع الاتحاد السوفييتي، وكانت الكويت أول دولة خليجية تفتتح ملحقية ثقافية في موسكو، ومن أوائل الدول الخليجية التي قدمت مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفييتي، كما أنها أول دولة خليجية حصلت على السلاح السوفييتي، حيث حصلت في عام ١٩٧٧ بموجب صفقة عسكرية مع موسكو على صواريخ سام ٧ المتطورة. (حمزة عليان، مها الحمود، ٢٠١٥؛ أسيري، ٢٠١٧)

وعملت الكويت على تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، وكانت بمثابة حلقة وصل بين موسكو وهذه الدول. وفي عام ١٩٨٥ أقامت قطر والإمارات وعمان علاقات دبلوماسية مع موسكو، وتبعتها السعودية والبحرين في عام ١٩٩٠. وبشكل عام، فقد غلب الجانب البراغماتي على البعد الأيديولوجي في سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الكويت (أسيري، ٢٠١٧: ٢٧٩). وحسب السفير السوفييتي الأسبق في الكويت بوغوت أكوبوف فإن الكويت اخترقت "مؤامرة الصمت" مع دول الخليج ضد موسكو. ويذكر السفير السوفييتي بأن الكويت كانت حريصة على أن تتبع دول الخليج الأخرى خطوة الكويت بإقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو. وأن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت حدثه شخصياً عن الجهود التي تبذلها الكويت في هذا الاتجاه. ويذكر السفير بأن الشيخ جابر رتب له لقاءً مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد آل نهيان نتج عنه إبرام العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٨٥ (حمزة العليان، مها الحمود، ٢٠١٥؛ أبوكوف، ٢٠١٦)

د-الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١):

يعتبر الاتحاد السوفييتي حليفاً رئيسياً للعراق، حيث وقعت موسكو مع بغداد اتفاقية صداقة وتعاون مع نظام صدام حسين. ولفترة عقدين من الزمن، كان السوفييت يقومون بتدريب القوات العراقية، ويزودون العراق بصفقات أسلحة ومعدات عسكرية تقدر

بمليارات الدولارات (The Gulf War: Moscow's role, 2001). ولكن بعد أن قام صدام حسين بغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ أصدرت الحكومة السوفييتية بياناً رسمياً أدانت به الاحتلال العراقي للكويت وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت. ويذكر نائب وزير الخارجية السوفييتي الأسبق ألكسندر بيلونوغوف بأن السفير الكويتي في موسكو حينها عبدالمحسن الدعيج قابله في الأيام الأولى بعد احتلال الكويت وطلب رسمياً تدخل موسكو في مجلس الأمن والاتصال بالنظام العراقي لحل هذه الأزمة. ويقول بيلونوغوف بأنه التقى السفير العراقي في موسكو غافل جاسم حسين وأبلغه موقف القيادة السوفيتية الرافض للاحتلال العراقي للكويت. كما قامت موسكو بقطع جميع الامدادات العسكرية للعراق، حيث أن الاتفاقية المبرمة بين موسكو والعراق منذ عام ١٩٧٢ تنص على استخدام الأسلحة السوفييتية لأغراض دفاعية. وسبق لموسكو أن قطعت الإمدادات العسكرية عن العراق في سبعينيات القرن الماضي أثناء المواجهات بين الحكومة العراقية والفصائل الكردية، كما قطعت الإمدادات وقت نشوب الحرب العراقية الإيرانية، ولكن عندما توغلت القوات الإيرانية في الأراضي العراقية، عادت موسكو لتزويد بغداد بالأسلحة (بيلونوغوف، ٢٠٢٠). وكان لقطع موسكو الإمدادات العسكرية عن العراق بعد احتلاله الكويت تأثير على القوات العسكرية العراقية التي كانت أسلحتها في معظمها سوفيتية الصنع (أسيري، ٢٠١٧: ٢٨١)

وكان للتحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي في تلك الفترة دورها في التأثير على الموقف السوفيتي تجاه هذه القضية. حيث حدث الاحتلال العراقي للكويت في الوقت الذي شهد فيه الاتحاد السوفيتي أزمة اقتصادية داخلية خانقة وعدم استقرار سياسي، وبوادر واضحة لتفكك الاتحاد وانهياره، وظهور انتفاضات شعبية في دول أوروبا الشرقية أدت إلى سقوط الأنظمة الحليفة للسوفييت في بعض هذه الدول، وانهيار جدار برلين وانسحاب موسكو من حلف وارسو. وتزامن الاحتلال العراقي للكويت مع ظهور سياسة "البروسترويكا" في روسيا في عهد غورباتشوف التي مهدت لنهاية الحرب الباردة

وإقامة علاقة تفاهم مع واشنطن على أرضية ضرورة مواجهة الاحتلال العراقي للكويت وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وقد أيد الاتحاد السوفيتي جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت، ابتداءً من القرار ٦٦٠ الذي صدر بعد ساعات قليلة من دخول القوات العراقية الكويت. ونص هذا القرار في فقراته التنفيذية على إدانة الاحتلال العراقي، وطالب العراق بسحب جميع قواته من الكويت دون قيد أو شرط. كما وافق الاتحاد السوفييتي على القرار ٦٧٨ والذي يعتبر القرار الأهم في ما يتعلق بالاحتلال العراقي للكويت. وقد صدر هذا القرار في ٢٩ نوفمبر ١٩٩١ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتضمن هذا القرار توجيه إنذار إلى العراق بأنه إذا لم ينفذ القرار ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة بحلول ١٥ يناير ١٩٩١، فإن مجلس الأمن سوف يأذن لدول التحالف المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ٦٦٠، أي تحقيق انسحاب القوات العراقية من الكويت.

وطلبت الكويت رسمياً من موسكو المشاركة في التحالف الدولي ضمن القوات الدولية البحرية، وكانت الكويت ترغب في مشاركة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي. ولكن موسكو اعتذرت لانشغالها بمشكلاتها الداخلية ولرغبتها في إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي ١٤ فبراير وقبل أيام من بداية الحرب البرية لقوات التحالف الدولي، قام وزير الخارجية الكويتي حينها الشيخ صباح الأحمد بزيارة لموسكو، وكانت هذه أول زيارة لمسؤول كويتي للعاصمة السوفييتية خلال أزمة الاحتلال العراقي للكويت، والتقى خلالها بوزير الخارجية السوفييتي وبالرئيس ميخائيل غورباتشوف. وأعرب الوزير الكويتي عن امتنان الكويت وشكرها لمواقف موسكو في مجلس الأمن تجاه الأزمة. كما أعلن الشيخ صباح عن رغبته في مشاركة الاتحاد السوفييتي في ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليج، وأكد على أن العلاقات السوفييتية مع دول الخليج هي مصدر قوة لها، وأعرب كذلك عن اهتمامه بمشاركة الشركات السوفييتية في عملية إعادة بناء الكويت بعد تحريرها (بيلونوغوف، ٢٠٢٠)

ويمكن القول بأن الموقف السوفييتي تجاه قضية الاحتلال العراقي للكويت انسجم كثيراً مع الموقف الأمريكي، حيث كتبت صحيفة New York Times في افتتاحيتها إلى أنه "في الغزو العراقي للكويت، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا حلفاء للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥" (Bill Keller, 1990). واستطاعت الحكومة الكويتية تحقيق اختراق مهم في الموقف السوفييتي لضمان موافقته على قرار مجلس الأمن ٦٧٨، حيث قدمت الكويت قرضاً لموسكو قيمته مليار دولار لمساعدته في مواجهة أزمته الاقتصادية (محمد السيد سليم، ٢٠١١). وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعديلات أُدخلت على مشروع القرار ٦٧٨ قبل الموافقة عليه، حيث تقدمت روسيا وفرنسا بهذه التعديلات وهي إلغاء كلمة "استخدام القوة" من المسودة الأولى واستبدالها بعبارة "استخدام جميع الوسائل اللازمة"، كما تم تمديد مدة الإنذار من ٣٠ يوماً إلى ٤٥ يوماً (منصور العتيبي، ٢٠٠٩)

وبعد إصدار القرار بدأت المبادرات الدبلوماسية لتجنب نشوب الحرب، وسعت موسكو التي أدانت الاحتلال العراقي للكويت إلى منع نشوب الحرب ضد العراق وقامت بدور الوسيط في هذه الأزمة. حيث قدم الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف خطة سلام من ستة نقاط، وأرسل مبعوثه الخاص يفجيني بريماكوف إلى بغداد، وهو الدبلوماسي الذي يرتبط بعلاقة صداقة مع صدام لأكثر من عشرين عاماً، وقام بريماكوف برحلات مكوكية بين موسكو والخليج لمحاولة تنفيذ هذه الخطة. ورغم هذه المساعي الدبلوماسية السوفييتية إلا أن صدام لم يتجاوب بالشكل المطلوب معها (The Gulf War: Moscow's role, 2001). وكانت موسكو هي النافذة الوحيدة التي يطل منها صدام حسين عارضاً التسويات السلمية والمقترحات والانسحاب وفق شروط معينة، وقد سعت موسكو إلى الترويج لمقترحاته والدفع إلى تحقيق التسوية السلمية ومنع نشوب الحرب، ولكنها لم تحقق إنجازاً في هذا الشأن نظراً لتراجع مكانتها الإقليمية والدولية (ناصر زيدان، ٢٠١٣: ١٤٣)

ويبدو واضحاً من خلال تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية في العلاقات الكويتية الروسية بأن "اللاعب الإقليمي العراقي" كان حاضراً بشكلٍ ملحوظ، سواءً في "أزمة قاسم" أو "غزو صدام" للكويت. وكما يقول (Areh Yodfat,1980: 11) بأن "مواقف السوفييت تجاه الكويت تأثرت بتطور أو تراجع علاقات موسكو مع العراق"

٣- المحددات الداخلية:

أ- تأثير الجماعات السياسية في الكويت:

يمكن القول بأن هناك عوامل داخلية ساهمت في تبني الكويت لسياسة التوازن بين القطبين الرئيسيين وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي خلال مرحلة الحرب الباردة، وأهمها تأثير الجماعات السياسية المحلية في الكويت. حيث كانت الكويت تضم بعض التيارات السياسية ذات التوجهات القومية واليسارية، والتي كان لها مواقف معادية تجاه السياسة الغربية التي تصفها هذه الجماعات ب "الإمبريالية" في المنطقة.

وعرفت الكويت حركات ماركسية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال العناصر العربية الوافدة التي عملت بسرية لنشر الأفكار الماركسية. وصدرت في الكويت نشرة أسبوعية "رؤية الكويت" حملت توجهات ماركسية. وقد سعى السوفيات إلى إقامة نشاط أو تنظيم شيوعي في الكويت، وقامت موسكو بدعم القوى اليسارية بمختلف توجهاتها. وفي عام ١٩٧٢ تم استقبال أحمد الخطيب، وهو أحد قادة حركة القوميين العرب الكويتيين، في موسكو بدعوة من لجنة التضامن الأفرو-آسيوية السوفياتية (مفيد الزيدي، ٢٠١٢).

وفي منتصف الخمسينيات، تم تأسيس أول تنظيم شيوعي في الكويت حمل اسم "العصبة الديمقراطية الكويتية"، وكذلك تأسست "اللجنة الوطنية لأنصار السلام" ذات التوجهات الشيوعية. كما تم تأسيس الاتحاد العمالي في الكويت والذي شارك في المؤتمر الثالث الذي عقده اتحاد نقابات العمال العالمي الموالي للاتحاد السوفييتي في فيينا في عام ١٩٥٤، وفي المؤتمر الرابع الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٥٥. وفي فترة الستينيات من القرن الماضي تأسست "الحركة الثورية الشعبية في عمان

والخليج العربي" ذات التوجه الماركسي، وانضم لها مجموعة من الكويتيين (فلاح المديرس، ٢٠٠٣: ١٩-٢٠)

وفي عام ١٩٧٥ تأسس حزب اتحاد الشعب (الكويت) وكان نواة الشيوعيين الكويتيين، وتبنى هذا الحزب توجهات ماركسية–لينينية. وطالب الحزب الحكومة في الكويت اتباع سياسة خارجية مستقلة، وتصفية القواعد والقوات العسكرية الأجنبية في المنطقة، ورفض الحزب إقامة الأحلاف بين الكويت والدول الأجنبية، ووقف إلى جانب الطروحات السوفييتية لحل القضية الفلسطينية، كما طالب بتطوير علاقات الكويت مع موسكو في كافة المجالات (الزيدي، ٢٠١٢: ٣٥٧). وفي نفس الفترة، تأسست في الكويت "عصبة الشيوعيين الكويتيين"، واتخذت العصبة خطاً سياسياً يلتقي مع الخط العام للحركة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفييتي. ومن خلال المواقع التي احتلتها هذه العصبة في الاتحاد الوطني للطلبة في جامعة الكويت، سخرت معظم بياناتها بما يتماشى مع سياسة الاتحاد السوفييتي (المديرس، ٢٠١٣)

وعلى الرغم من ذلك، فقد بقي تأثير التنظيمات الشيوعية في الكويت محدوداً وغلب على عملهم طابع السرية. و "اتصفت أغلب التنظيمات الماركسية واليسارية في المنطقة بنشاطاتها السرية وضيق انتشارها وضعف المنتمين إليها وعدم تمتعها بالدعم الشعبي" (الزيدي، ٢٠١٢: ٣٤٩). وفي المقابل، فقد كان للقوميين العرب في الكويت تأثير كبير في دائرة صنع القرار السياسي خلال فترة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي حصلت فيها الكويت على استقلالها وأقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق ودول المعسكر الاشتراكي.

حيث كان تأثير ونفوذ القوميين العرب في الكويت ملحوظاً خلال هذه المرحلة، فقد كانت الكويت أول دولة خليجية، بعد السعودية، نالت استقلالها السياسي ما أفسح لها المجال لبلورة المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واستجاب المجتمع الكويتي بشكلٍ ملفت مع المد القومي العربي الذي اجتاح المنطقة برمتها. كما كان لطبيعة التركيبة السكانية في الكويت خلال تلك الفترة دور مؤثر في انتهاج الكويت

لسياسة خارجية تميزت بعدم التبعية للغرب وفي دعم القضية الفلسطينية، حيث كان الفلسطينيون من مهاجري عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ يشكلون ثقلاً سكانياً كبيراً في الكويت (علي خريبط، ١٩٨٣)

وقد ارتبط القوميون العرب الكويتيون بعلاقة وثيقة مع حاكم الكويت حينها الشيخ عبد الله السالم، وهو الذي دعا قيادات القوميين العرب للمشاركة في أول حكومة تم تشكيلها في الكويت. وقد تولى جاسم القطامي، وهو أحد رموز القوميين العرب في الكويت، منصب وكيل وزارة الخارجية، وساهم بشكل مباشر في صياغة الخط القومي في سياسة الكويت الخارجية، وأصبح حينها معظم كوادر الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في الكويت من المنتمين للتيار القومي العربي. وهو ما ساهم في نجاح الكويت في حصولها على الاعتراف العربي باستقلالها وانضمامها لمنظمة جامعة الدول العربية (الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٠٠؛ النجار، ٢٠٠٠: ٦٨-٦٩)

وبناءً عليه، فإنه يمكن القول بأن أيدلوجية القوميين العرب في الكويت كان لها تأثير في قرار الكويت تبني سياسة التوازن والحياد، وإقامة علاقات متوازنة مع المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كان القوميون العرب في الكويت قريبين في توجهاتهم الفكرية من سياسة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والتي كانت تقوم على عدم الانحياز.

ورغم الاختلاف الأيديولوجي بين الشيوعيين والقوميين، إلا أنه سياسة الاتحاد السوفيتي اقتربت كثيراً من سياسة عبد الناصر مصر في المنطقة، خصوصاً بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ (ناصر زيدان، ٢٠١٣). وفي هذا السياق، فقد أشارت بعض المصادر إلى أنه كان هناك ضغط مصري وعراقي على الكويت لتسويق الاتحاد السوفييتي كدولة صديقة للقضايا العربية، وأصبح هناك خلط بين هذا الأمر والقومية العربية نفسها. وقد وصف السفير السعودي في الكويت، في تقرير سري إلى حكومته في عام ١٩٦٦، الكويت بأنها طريق مصر إلى الخليج، وأشار التقرير إلى الأنشطة التي تقوم بها سفارة الجمهورية العربية المتحدة في الكويت لنشر الأفكار اليسارية

والاشتراكية بتكتيك ماركسي يهدف إلى خلق جيل جديد في الخليج يتفق مع مخططاتها في هذه المنطقة (ظافر العجمي، ٢٠١١: ٣٢٩-٣٣١)

كما لم تخف حركة القوميين العرب في الكويت دعمها لسياسة عبد الناصر في اليمن، وأعلنت دعمها للثورة اليمنية والجمهورية الجديدة هناك. وقد كان للقوميين في مجلس الأمة والخارجية الكويتية دور مهم في اعتراف الكويت بحكومة اليمن الجنوبي ذات التوجه اليساري. كما كانت جماعة القوميين العرب في الكويت في مقدمة القوى السياسية التي عارضت انضمام الكويت إلى "حلف بغداد" و "الاتحاد الهاشمي"، الأمر الذي كان له أثر كبير في ابتعاد حكومة الكويت عن هذه التحالفات. كما طالبت "الرابطة الكويتية" ذات التوجهات القومية، الحكومة بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، حيث برز التيار القومي الناصري في الكويت كأقوى تيار سياسي في الكويت خصوصاً بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (نور الدين حجلاوي، ٢٠١٠: ١٧٢، ٢٠٨-٢١٠)

ولقد كان للحركة القومية في الكويت تأثير واضح في البرلمان، حيث طالب النواب القوميون في مجلس الأمة الكويتي إنهاء اتفاقية الصداقة التي وقعت مع بريطانيا في عام ١٩٦١، والانضمام إلى الاتحاد المقترح حينها بين العراق ومصر وسورية، وذلك بعد مقتل الرئيس عبد الكريم قاسم ووصول حزب البعث للسلطة في العراق في عام ١٩٦٣. كما تبنى تكتل النواب القوميون في البرلمان موقفاً معارضاً لاتفاقية امتياز النفط التي تعطي الأفضلية لشركات النفط الأجنبية في الكويت (سعود مشعل الشمري، ٢٠٠٨: ١٥٤-١٥٥). حيث تعزز الخط القومي في الكويت، وأصبحت في طليعة الدول الداعمة للنضال العربي التحرري مثل الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية (أحمد الخطيب، ٢٠٠٧: ٣٠٥)

وقد أدرك السوفييت مبكراً أهمية الكويت لسياستهم في المنطقة نظراً لثروتها النفطية وموقعها الجغرافي في منطقة الخليج، ووضعها الداخلي الذي تميز بوجود ديموقراطية محدودة وجالية كبيرة من المهاجرين ومعارضة علنية للشعارات الغربية. كما أن طبقة

العمال في الكويت أسست اتحادات عمالية فاعلة ونظمت العديد من الإضرابات ضد الشركات النفطية الأجنبية (Yodfat, 1980: 12)

نتائج البحث:

مما سبق، يمكن القول بأن هذا البحث توصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي يمكن تلخيصها في مايلي:

- أن الاهتمام الروسي في منطقة الخليج العربي يعود إلى فترات تاريخية بعيدة سواءً في العهد القيصري أو السوفييتي، ويعود هذا الاهتمام إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة وقربها من حدود الجمهوريات السوفيتية. لذلك فقد اهتمت موسكو خصوصاً خلال فترة الحرب الباردة في توسيع نفوذها وإيجاد موطأ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية من العالم ومزاحمة النفوذ الغربي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

- أن الجذور التاريخية للعلاقات بين الكويت وروسيا تعود إلى فترة تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم في الكويت (١٨٩٦– ١٩١٥) حيث شهدت هذه الفترة جذور الاهتمام الروسي بالكويت وظهور التنافس الإقليمي والدولي لبسط النفوذ على هذه الإمارة الصغيرة حينها.

- أنه كان هناك مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك المحددات التاريخية والجغرافية، التي اشتركت جميعها في التأثير على انتهاج الكويت لسياسة التوازن والحياد في السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، وإقامتها لعلاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق ودول المعسكر الاشتراكي، في الوقت الذي احتفظت فيه بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي.

- أن العلاقات الكويتية السوفييتية خلال الفترة (١٩٦١– ١٩٩١) تأثرت بمجموعة من الأحداث الإقليمية والدولية التي كان لها الأثر الواضح في تحديد مسار وتطور العلاقات بين البلدين وأهمها ما سميت ب "أزمة قاسم" بين الكويت والعراق

(١٩٦١-١٩٦٣)، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١).

- أن العلاقات الكويتية السوفييتية خلال الفترة (١٩٦١- ١٩٩١) كانت مرتبطة بشكل كبير ب "المحدد العراقي"، أي أن موسكو كانت تنظر إلى علاقاتها مع الكويت من زاوية تحالفها الاستراتيجي مع العراق. كما أن علاقة الكويت بالاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة كانت في الغالب متأثرة بطبيعة العلاقة بين الكويت والعراق والأحداث التي تطرأ بين البلدين.

- أن سياسة الاتحاد السوفييتي السابق تجاه دول منطقة الخليج العربي بشكل عام ومن بينها الكويت لا تنفصل عن تطورات الحرب الباردة والتنافس السوفييتي الأمريكي في المنطقة، مع إدراك السوفييت بأن منطقة الخليج العربية منطقة نفوذ أمريكية صعبة الاختراق من جانب موسكو.

- شكلت الكويت بالنسبة للاتحاد السوفييتي السابق بوابة مهمة لتطوير علاقاتها فيما بعد بدول الخليج العربية التي شكلت مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١. كما مثلت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) فرصة مهمة لإمكانية التدخل السوفيتي كلاعب رئيس في الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي. ووفرت الكويت لموسكو هذه الفرصة من خلال عملية تأجير ناقلاتها النفطية ورفع الأعلام السوفيتية على ناقلاتها خلال ما سميت ب "حرب الناقلات".

- استفادت الكويت كدولة صغيرة من توازنات النظام الدولي وتنافس الدول الكبرى خلال حقبة القطبية الثنائية المرنة في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتعلق بالبقاء والأمن. واستفادت من تطوير علاقاتها مع دول المعسكرين الغربي والشرقي خلال فترة الحرب الباردة في الحفاظ على أمنها عند تعرضها للتهديد الخارجي كما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية، والاحتلال العراقي للكويت.

الخاتمة:

سعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين دولة صغيرة وهي الكويت، ودولة عظمى في النظام الدولي وهي الاتحاد السوفيتي السابق، خلال فترة النظام الدولي ثنائي القطبية أو ما سميت ب "الحرب الباردة" في السياسة الدولية. واستهدف هذا البحث تحليل العوامل التي دفعت بدولة صغيرة في النظام الدولي وكانت تحت الحماية الغربية البريطانية، وهي الكويت، إلى تطوير علاقاتها بعد استقلالها في عام ١٩٦١ بدول الكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة. واستنتج هذا البحث بأن هذا القرار الكويتي كان مدفوعاً بجملة من العوامل والمحددات الذاتية والداخلية والإقليمية والدولية. كما توصل البحث إلى أن تطور العلاقات الكويتية السوفيتية خلال الفترة (١٩٦١- ١٩٩١) كان متأثراً ببعض الأحداث والمتغيرات الإقليمية وأهمها "أزمة قاسم"، والحرب العراقية الإيرانية، والاحتلال العراقي للكويت. كما استنتج هذا البحث بأن الدول الصغرى في النظام الدولي مثل الكويت يمكن لها الاستفادة بشكل واضح من تناقضات النظام الدولي وتوازناته خصوصاً إذا كان النظام الدولي يضم أكثر من قطب واحد، كما هو الحال خلال فترة القطبية الثنائية في مرحلة الحرب الباردة. وأوضح البحث بأن الكويت كدولة صغيرة استطاعت إلى حدٍ كبير التأثير في مجريات السياسة الإقليمية والدولية من خلال علاقاتها بالدول الكبرى، وهو ما اتضح خلال الحرب العراقية الإيرانية وما تخللها من أحداث في مياه الخليج العربي عُرفت ب "حرب الناقلات".

قائمة المصادر والمراجع:

i. الابراهيم، حسن. (١٩٨٠). الكويت.. دراسة سياسية (ط. ٣). الكويت: مؤسسة دار العلوم.

ii. الابراهيم، حسن. (١٩٨٢). الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج (ط. ١). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

iii. أبوكوف، بوغوس (٢٠١٦). الكويت بوابة السوفييت إلى الخليج. تم استرجاعها في تاريخ ١٠ يناير، ٢٠٢٠ من https://www.youtube.com/watch?v=LttNlgTzMpk&list=PL-

iv. أسيري، عبد الرضا (٢٠١٧). سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١– ٢٠١٧) إنجازات الماضي..تحديات الحاضر.. وآفاق المستقبل. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

v. الأمارة، لمى (٢٠٠٩). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (ط. ١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

vi. بشارة، عبد الله يعقوب (٢٠١٩). حروب الكويت الدبلوماسية (١٩٦١-١٩٦٣) (ط. ٢). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

vii. بونداريفسكي، غ. (١٩٩٤). الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (ماهر سلامة، مترجم). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

viii. بيلونوغوف، أ (٢٠٢٠). أسرار وكواليس الخارجية الروسية في غزو الكويت (جمال حسين علي، مترجم). الكويت: منشورات ذات السلاسل.

ix. تاريخ العلاقات الروسية–الكويتية. (٢٠١٥). تم استرجاعها بتاريخ ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٩ من www.arabic.rt./news/799849

x. حجلاوي، نور الدين بن الحبيب. (٢٠١٠). تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي (ط. ٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

xi. الحمداني، رعد (٢٠٠٩). احتلال الكويت وحرب الخليج. تم استرجاعها في ١٠ يناير، ٢٠٢٠ من https://www.youtube.com/watch?v=GHnqIkKl3T4

xii. خريبط، علي. (١٩٨٣، ٢٠ يونيو). نظرة تحليلية لسياسة الكويت الخارجية، مجلة صوت الخليج، العدد ١٠٤٢.

xiii. الخطيب، أحمد (٢٠٠٧). الكويت من الإمارة إلى الدولة. ذكريات العمل الوطني والقومي (ط. ١). المغرب: المركز الثقافي العربي.

xiv. زيدان، ناصر. (٢٠١٣). دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين (ط. ٢). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

xv. سليم، محمد السيد (٢٠١١). نحو آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والقطب الروسي الصاعد. النهار، ١٣٣٩.

xvi. سليم، محمد السيد (٢٠١٣). تحليل السياسة الخارجية (ط. ٣). مصر: مكتبة النهضة المصرية.

xvii. سليم، محمد السيد. (٢٠١٠، ١ أكتوبر). الكويت وسياسة الاتجاه شرقاً. النهار، ١٠٦٠.

xviii. الشاهين، سليمان ماجد. (٢٠٠١). الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة (ط. ١). الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

xix. الشمري، خلف. (٢٠١٠). المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك الصباح ويوسف آل إبراهيم ١٨٩٦-١٩٠٦. الأردن: دار السلاطين للطباعة والنشر.

xx. الشمري، سعود مشعل. (٢٠٠٨). التوجه القومي في الكويت (ط. ١). الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

xxi. الشيباني، محمد إبراهيم (٢٠٠٢، ١٥ فبراير). وثائق وصور كثيرة في الأرشيف الروسي حول الكويت. القبس.

xxii. صباح الأحمد يدعو القوى العظمى إلى إحلال سلام عادل في المنطقة (١٩٨١، ٢٨ فبراير). القبس. ٣١٥٩، ص ٣.

xxiii. صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة. (١٩٨٣، ٧ يناير). الأنباء، ٢٥٢٧. ص ٨.

xxiv. صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفييت في إغلاق مضيق هرمز. (١٩٨١). القبس.

xxv. العتيبي، منصور عياد. (٢٠٠٩). مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته (١٩٩٠- ٢٠٠٨) (ط. ١). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

xxvi. العجمي، ظافر. (٢٠١١). أمن الخليج العربي. تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية (ط. ٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

xxvii. عليان، حمزة و الحمود، مها (٢٠١٥، ٨ نوفمبر). العلاقات الكويتية الروسية: ثبات تفاهم مصالح متبادلة. القبس.

xxviii. الغصين، طلعت. (١٩٨١). خمس جنسيات والوطن واحد: من مذكرات طلعت يعقوب الغصين. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

xxix. الفيل، محمد رشيد. (١٩٧٤). الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، في "الخليج العربي في مواجهة التحديات"، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤-١٩٧٥، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ٣١-٧٩.

xxx. الكويت.. أميراً وشعباً وجيشاً تحتفل بالعيد الوطني العشرين.(١٩٨١، ٢٦ فبراير). القبس، ٣١٥٨.

xxxi. المديرس، فلاح. (٢٠٠٣). التوجهات الماركسية الكويتية (ط. ١). الكويت: دار قرطاس.

xxxii. ميلكوميان، ي. (٢٠١٠). دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (ماهر سلامة، مترجم). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

xxxiii. النجار، غانم. (٢٠٠٠). مدخل للتطور السياسي في الكويت (ط. ٣). الكويت: دار قرطاس للنشر.

xxxiv. الهاجري، عبد الله (٢٠١٤، يناير). الاتحاد السوفييتي والأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١: رؤية كويتية. مجلة المؤرخ المصري.

xxxv. الهاجري، عبد الله. (٢٠١٧). تاريخ الكويت. الإمارة والدولة (ط. ١). الكويت.

List of Sources and reference:

i. Atlas, T (1987, May 25). Soviets' Growing Role in Gulf has U.S Worried. Retrieved January 2, 2020 from https://www.chicagotribune.com/news/ct-xpm-1987-05-25-8702080330-story.html

ii. Cigar, N (1989). The Soviet Navy in the Persian Gulf: Naval Diplomacy in a Combat Zone. Naval War College Review, 42 (2), 56-88.

iii. Clark, Richard. A. (2012). Against All Enemies. Free Press.

iv. Dougherty, J. (2001). The Gulf War: Moscow's role. Retrieved January 2, 2020 from https://edition.cnn.com/2001/WORLD/europe/01/16/russia.iraq/index.html

v. Fukuyama, Francis. (1980).The Soviet Union and Iraq since 1986. Prepared for the United States Air Force. RAND.

vi. Keller, B (1990, August 8). The Iraqi Invasion; US and the Soviets as Allies: It's first time since 1945. Retrieved January 4, 2020 from https://www.nytimes.com/1990/08/08/world/the-iraqi-invasion-us-and-the-soviets-as-allies-it-s-the-first-time-since-1945.html

vii. Lenczowski, G (1982). The Soviet Union and the Persian Gulf: an encircling strategy. International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis, 37 (2).

viii. Melkumyan, Elena. (2015). A Political History of Relations between Russia and the Gulf States. Arab Center for Research & Policy Studies.

ix. Soviet Faults Raids on Kuwait. (1987, 25 October). The New York Times, Section 1, Page 8.

x. Yodfat, A. Y (1980). The Soviet Union and the Arabian Peninsula. Routledge Library Editions: Iran, 33.

References

i. Al-Ibrahim, Hassan. (1980). Kuwait .. A Political Study (3rd Edition). Kuwait: Dar Al Uloom Foundation.

ii. Al-Ibrahim, Hassan. (1982). Small states and the international system: Kuwait and the Gulf (1st edition). Beirut: Arab Research Foundation.

iii. Abukov, Bogos (2016). Kuwait soviet gateway to the gulf. Retrieved on January 10, 2020 from https://www.youtube.com/watch?v=LttNlgTzMpk&list=PL-

iv. Asiri, Abdel Reda (2017). Kuwait Foreign Policy (1991-2017) past achievements..the challenges of the present .. and future prospects. Kuwait: Kuwait National Library.

v. The Principality, Lama (2009). Russian strategy after the Cold War and its implications for the Arab region (1st edition). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

vi. Bechara, Abdullah Yaqoub (2019). The Diplomatic Wars of Kuwait (1961-1963) (2nd edition). Kuwait: Kuwaiti Research and Studies Center.

vii. Bondarevsky, G. (1994). Kuwait and its international relations during the nineteenth and early twentieth century (Maher Salama, translator). Kuwait: Kuwaiti Research and Studies Center.

viii. Pelonugov, A. (2020). The secrets and scenes of the Russian Foreign Ministry in the invasion of Kuwait (Jamal Hussein Ali, translator). Kuwait: Al-Silasil Publications.

ix. History of Russian-Kuwaiti relations. (2015). Retrieved on December 20, 2019 from www.arabic.rt./news/799849

x. Hajjalawi, Noureddine bin Habib. (2010). The Impact of Nazareth Thought on the Persian Gulf (2nd edition). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

xi. Al-Hamdani, Raad (2009). The occupation of Kuwait and the Gulf War. Retrieved January 10, 2020 from https://www.youtube.com/watch?v=GHnqIkKl3T4

xii. Khuraibet, Ali. (1983, June 20). An analytical view of Kuwait's foreign policy, Sawt Al-Khaleej, No. 1042.

xiii. Al-Khatib, Ahmed (2007). Kuwait from the emirate to the state. Memories of national and national action (1st edition). Morocco: Arab Cultural Center.

xiv. Zidan, Nasser. (2013). Russia's Role in the Middle East and North Africa from Peter the Great to Vladimir Putin (2nd ed.). Beirut: Arab Science House Publishers.

xv. Salim, Mohamed El-Sayed (2011). Towards new horizons for relations between Kuwait and the rising Russian pole. Al-Nahar, 1339.

xvi. Salim, Mohamed El-Sayed (2013). Foreign Policy Analysis (3rd edition). Egypt: Egyptian Renaissance Library.

xvii. Selim, Mohamed El-Sayed. (2010, October 1). Kuwait and the eastward policy. Daytime, 1060.

xviii. Al-Shaheen, Suleiman Majid. (2001). Kuwaiti diplomacy between the ordeal and the profession (1st edition). Kuwait: Kuwait National Library.

xix. Al-Shammari, Khalaf. (2010). The warehouse and the preparation in the causes of the dispute between Mubarak Al-Sabah and Youssef Al-Ibrahim, 1896-1906. Jordan: Dar Al-Sulteen for Printing and Publishing.

xx. Al-Shammari, Saud Mashal. (2008). National orientation in Kuwait (1st edition). Kuwait: Kuwait National Library.

xxi. Al-Shaibani, Mohamed Ibrahim (2002, February 15). Many documents and pictures in the Russian Archive about Kuwait. Al Qabas.

xxii. Sabah Al-Ahmad calls on the superpowers to establish a just peace in the region (1981, February 28). Al Qabas. 3159, p. 3.

xxiii. Sabah Al-Ahmad: Fleets in our sea are not for tourism. (1983, January 7). News, 2527. p. 8.

xxiv. Sabah Al-Ahmad: The Soviets have no interest in closing the Strait of Hormuz. (1981). Al Qabas.

xxv. Al-Otaibi, Mansour Ayyad. (2009). The Security Council in the face of the Iraqi aggression against the State of Kuwait and its repercussions (1990-2008) (1st edition). Kuwait: Kuwaiti Research and Studies Center.

xxvi. Al-Ajmi, Zafir. (2011). Security of the Arabian Gulf. Its development and its problems from the perspective of regional and international relations (2nd edition). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

xxvii. Alyan, Hamza and Al-Hamoud, Maha (2015, November 8). Kuwaiti-Russian relations: steadfast understanding of mutual interests. Al Qabas.

xxviii. Al-Ghussein, Talaat. (1981). Five nationalities and one homeland: from Talaat Yaqoub Al-Ghussein's memoirs. Kuwait: Kuwait Government Press.

xxix. The Elephant, Muhammad Rashid. (1974). The strategic importance of the Arab Gulf region, in "The Arabian Gulf in Facing Challenges", Lectures of the Seventh and Eighth Cultural Seasons 1974-1975, Publications of the Association of Socialists, Kuwait: Al Wahda Foundation for Publishing and Distribution, 31-79.

xxx. Kuwait: Emir, people and army celebrate the twentieth national day (1981, 26 February). Al-Qabas, 3158.

xxxi. The teacher, a farmer. (2003). Kuwaiti Marxist Trends (i. 1). Kuwait: House of Cartas.

xxxii. Melcomian, J. (2010). Studies in modern and contemporary history of Kuwait (Maher Salama, translator). Kuwait: Kuwaiti Research and Studies Center.

xxxiii. Al-Najjar, Ghanem. (2000). An Introduction to Political Development in Kuwait (3rd Fl.). Kuwait: Qurtas Publishing House.

xxxiv. Al-Hajri, Abdullah (2014, January). The Soviet Union and the Kuwaiti-Iraqi crisis 1961: A Kuwaiti vision. The Egyptian Historian Magazine.

xxxv. Al-Hajri, Abdullah. (2017). History of Kuwait. The emirate and the state (1st edition). Kuwait.